جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مجلة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

المجلد 04/العدد: 01 - جوان 2024
ISSN : 2773-4110
رقم الإيداع القانوني: جوان 2024

مجلة الإدارة وريادة الأعمال
مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإدارية وريادة الأعمال

University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA
Faculty of Economics, Business and Management Sciences
Journal Published by Faculty of Economics, Business and Management Sciences
University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA

Journal of Management and Entrepreneurship

04th VOL/N° : 01 – June 2024
Legal deposit : June - 2024
ISSN : 2773-4110

جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجلة الإدارة وريادة الأعمال

مجلة علمية دولية محكمة ومتخصصة.

تصدر عن جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، الجزائر.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

العـدد: 01.

جوان 2024.

المجلد الرابع.

Journal of Management and Entrepreneurship

A specialized international scientific journal.

Journal Published by University AKLI MOHAND OULHADJ of BOUIRA, ALGERIA.
Faculty of Economics, Business and Management Sciences.

Number: 01.

June 2024.

04th VOL.

الرئيس الشرفي :
أد. عمار حياهم

المدير العام :
أد. علي حبيش

مسؤول النشر :
د. محفوظ بصيري

رئيس التحرير :
أد. عبد القادر شلالي

أعضاء هيئة التحرير :

أد. عبد القادر شلالي – الجزائر
أد. سمير يحياوي – الجزائر
أد. حميد قرومي – الجزائر
أد. ميلود وعيل – الجزائر
د. محفوظ بصيري – الجزائر
د. أحمد طيباوي – الجزائر
د. توفيق كرمية – الجزائر

Honorary president :
Pr. AMAR HAIYAHEM

General Director :
Pr. ALI HABICHE

Publishing director :
Dr. BASSIRI MAHFOUD

Editor-in-Chief :
Pr. CHELLALI ABDELKADER

Editorial team members :

د. معتز سلمان عبد الرزاق – العراق
أد. نشأت إدوارد ناشد جرجس – مصر
د. أحمد حسين خلف الدخيل – العراق
د. الهام العبيدي – السودان
د. شيماء عادل فاضل – العراق
د. أيمن الشربيني – السعودية
د. حبيب البدوي – لبنان

خلية الإعلام الآلي :	
د. مختار بوضياف - الجزائر	أ. كرمية محمد عماد الدين - الجزائر
د. طه ياسين مرباح – الجزائر	أة. رملي خديجة - الجزائر

أعضاء اللجنـة العلميـة:

أد. عبد القادر شلالي – الجزائر	د. زينب الجوادي – مصر
أد. سمير يحياوي – الجزائر	د. أمل عبد الرزاق داوود – الكويت
أد. ميلود وعيل – الجزائر	د. منير فرج الكبير – ماليزيا
أد. حميد قرومي – الجزائر	د. بتول السيد مصطفى – البحرين
د. علي زيان محند واعمر – الجزائر	د. نشأت إدوارد ناشد جرجس – مصر
د. توفيق كرمية – الجزائر	د. يسرى زكي عبد الرحمن عبود – السعودية
د. امحمد جلال – الجزائر	د. المهدي إبراهيم – ليبيا
د. عائشة شرفاوي – الجزائر	د. محمد عبد الفتاح الزهري – مصر
د. نبيلة مرماط – الجزائر	د. ليلى رمضان عبد الله جوبر – ليبيا
د. كلثوم وهابي – الجزائر	د. معتز سلمان عبد الرزاق – العراق
د. راضية بغدود – الجزائر	د. أحمد حسين خلف الدخيل – العراق
د. محمد بن نعمان – الجزائر	د. الهام العبيدي – السودان
د. كلثوم البز – الجزائر	د. شيماء عادل فاضل – العراق
د. نوال صبايحي – الجزائر	د. أيمن الشربيني – السعودية
د. محمد زواغي – الجزائر	د. عيسى مصباح – سلطنة عمان
د. خديجة حمادي – الجزائر	
د. رابح بلقاسم – الجزائر	
د. محمد يحياوي – الجزائر	
د. عبد الجليل طواهير – الجزائر	
د. عبد الغني بن حامد – الجزائر	

التعريف بالمجلة

"مجلة الإدارة وريادة الأعمال"، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية والنظرية الأصيلة، ذات القيمة العلمية المضافة، ذات العلاقة بعلوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال، وكذا العلوم القانونية ذات الصلة، والتي لم تقدم للنشر سابقا بأي شكل كان، والمعَالجة بأسلوب علمي موثق المتعارف عليه، وهي تهتم بنشر الأبحاث للأكاديميين من مختلف التخصصات بما فيها المراكز البحثية ومراكز الدراسات المتخصصة أو الأكاديمية، الجهات الرسمية الحكومية أو المؤسسات الاقتصادية.

- تنشر المجلة الأبحاث والمقالات باللغات الثلاث: العربية، الإنجليزية والفرنسية، وتصدر المجلة سداسيا من خلال عدد واحد كل سداسي، يتضمن الأقسام باللغات الثلاث العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- مجلة الإدارة وريادة الأعمال، دورية علمية دولية محكمة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، وهي التي تقوم برسم سياستها وتوجهها العلمي في إطار المخطط الوطني للبحث العلمي، ويتم الإشراف العلمي من طرف الهيئة العلمية للمجلة، بمعية الهيئة العلمية الاستشارية، وهيئة تحرير المجلة.
- تقوم كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، على المتابعة والإشراف الإداري للمجلة والتكفل بطبعها وتوزيعها، بالتنسيق مع رئيس تحرير المجلة في حدود الإمكانيات المتوفرة.
- جاري العمل على تصنيف المجلة ضمن عدد من قواعد المعطيات والبوابات الوطنية والدولية.
- نعمل على أن تكون المجلة معتمدة لدى عديد المؤسسات الجامعية والأكاديمية الوطنية والدولية، حيث أنها مقبولة في الترقيات العلمية، وفي لجان الخبرة العلمية.
- المجلة غير تجارية ولا تفرض رسوما على قبول النشر والطبع والتحكيم.
- يحق لكل صاحب مقال منشور، الحصول شهادة النشر، وعلى نسخة إلكترونية من المجلة ونسخة ورقية مجانا في حدود الامكانيات المتاحة للطبع، علما أن إدارة المجلة لا تتحمل مصاريف التوزيع.
- المجلة موجودة على موقع الأنترنت: https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519
- توزع الدورية بشكل مجاني، للمؤسسات الجامعية والمكتبة الوطنية ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وغيره من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث المتواجدة على التراب الوطني. ويسمح لغيرها من الكيانات المتواجدة داخل أو خارج الوطن بتحميل النسخ الرقمية من موقع المجلة على الانترنت.
- يمكن للمجلة أن تصدر أعدادا خاصة، حسب طبيعة الظرف، والمتطلبات البحثية، وذلك في حدود إمكانيات التحكيم، كما تنشر أعداد خاصة بأبحاث المؤتمرات.
- القائمين على المجلة في عمل دائم ودؤوب لتعريفها على قواعد البيانات العالمية.

شروط ومعايير النشر في المجلة

تهتم "مجلة الادارة وريادة الأعمال"، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصص علوم التسيير، العلوم الإدارية، إدارة الأعمال، المقاولاتية وريادة الأعمال وكذا العلوم القانونية ذات الصلة، وفقا لقواعد النشر الآتية:

لغة النشر :

❖ تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

❖ يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية، وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.

❖ أ لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

❖ يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

❖ تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft Word وبخط Traditional Arabic مقياس16، للغة العربية، أما المقالات بالفرنسية أو الإنجليزية، فتكون بخط Times New Roman مقياس14، مع خط Arial مقياس 10 للجداول.

❖ لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وألا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث.

❖ مع الهوامش التالية 2سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.

❖ يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه، كما أنه يقبل على الأكثر باحثين في المقالة الواحدة فقط.

❖ في حال وجود آيات من القرآن الكريم، تكتب ببرنامج Al-Quran الذي يتم تثبيته على الوورد، ويدرج الآيات تلقائيا.

التحكيم :

❖ تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم، ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

❖ يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم، ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

❖ **إرسال المقالات:** ترسل المقالات للمجلة حصريا على المنصة الإلكترونية **ASJP** :

https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/972

❖ المجلة مدرجة على موقع الأنترنت:

https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519

❖ **البريد الالكتروني:** يمكنكم التواصل معنا على البريد الالكتروني للمجلة:

revue.sgest@gmail.com

دليل المؤلف

أولا: أخلاقيات النشر

تنشر مجلة " مجلة الإدارة وريادة الأعمال " المقالات العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقرائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر.

تصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر، وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة، بحيث تسعى المجلة لوضع معايير موحدة للسلوك؛ وتسهر المجلة على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية اتفاقا، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية، والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف:

1. مسؤولية الناشر:

- **قرار النشر:** ينبغي مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع، ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.
- **النزاهة:** يتطلب من رئيس التحرير ضمان تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.
- **السرية:** يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي المقالات سرية للغاية، وأن يحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.
- **الموافقة الصريحة:** لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالمقالات غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفيها.

2. مسؤولية المحكم:

- **المساهمة في قرار النشر:** يساعد المراجع، رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر مع مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه عند الضرورة.
- **سرعة الخدمة والتقيد بالآجال:** على المراجع المبادرة والسرعة في القيام بتقييم المقال الموجه إليه عبر المنصة الإلكترونية ASJP في الآجال المحددة، وبعد الاطلاع الأولي على المقال ووجد أن موضوع المقال خارج عن نطاق تخصصه، يتم إرسال رسالة فورية برفض تحكيم المقال.
- **السرية:** يجب أن تكون كل معلومات المقال سرية بالنسبة للمراجع، وأن يسعى للمحافظة على سريتها، ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف، باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.
- **الموضوعية:** على المراجع إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.
- **تحديد المصادر:** على المراجع محاولة تحديد المصادر المتعلقة بالموضوع (المقال)، والتي لم يدرجها المؤلف في قائمة الهوامش، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشورة سابقا يجب وضعها في قائمة الهوامش بشكل صحيح، وعلى المراجع إبلاغ رئيس التحرير بأي أعمال متماثلة أو متشابهة مع العمل قيد التحكيم.
- **تعارض المصالح:** على المراجع عدم تحكيم المقالات لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم المقالات التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص، أو المؤسسات، أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3. مسؤولية المؤلف:

- **معايير الإعداد:** على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل، أو المضمون، وذلك وفق معايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، وذلك عن طريق: الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في المقال، وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة، وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في المقال.
- **الأصالة والقرصنة:** على المؤلف إثبات أصالة عمله، وأي اقتباس، أو استعمال فقرات، أو كلمات الآخرين يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة، و" مجلة الإدارة وريادة الأعمال " تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.
- **إعادة النشر:** لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (المقال) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
- **الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها:** على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في مقاله، وتقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المراجع.
- **الإفصاح:** على المؤلف الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، مالي أو غيره، والذي قد يؤثر على نتائج البحث وتفسيرها، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع مقاله.
- **مؤلفي المقال:** ينبغي حصر (عدد) مؤلفي المقال في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ، والتفسير، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال، وهو الذي يؤدي دورا كبيرا في إعداد المقال والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يذكرون أيضا في المقال على أنهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للمقال من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للمقال، كما يجب أن يطلع المؤلفون بأجمعهم على المقال جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه، ونشره بذلك الشكل المطلوب، في قالب المجلة الذي يتم تحميله من موقع المجلة.
- **الإحالات والمراجع:** يلتزم صاحب المقال بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كل الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع المقتبس منها، أو المشار إليها في نص المقال.
- **الإبلاغ عن الأخطاء:** على المؤلف إذا تنبه واكتشف وجود خطأ جوهري، وعدم الدقة في جزئيات مقاله في أي زمن، عليه أن يشعر رئيس تحرير المجلة، ويتعاون لتصحيح ذلك الخطأ.

ثانيا: تقديم المقالات للنشر

- ندعو المؤلفين الراغبين في نشر مقالاتهم في المجلة إلى الاطلاع على: "تعليمات للمؤلفين" و"دليل للمؤلفين" الموجودين في صفحتنا على موقع المجلة:

https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519

- ترسل المقالات للمجلة حصريا على المنصة الإلكترونية **ASJP** :

https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/972

ثالثا: إمضاء تعهد

يقر فيه المؤلف/المؤلفون بأصالة العمل العلمي المقدم، ويتحمل/يتحملون فيه كامل المسؤولية العلمية والأخلاقية، وتبعاتها القانونية والأخلاقية.

مجلة الادارة وريادة الأعمال

ISSN: 2773-4110 / CLASS: NC

المجلد 04، العدد 01 – جوان 2024

الفهرس

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
الرقابة على الإنفاق البيئي في الدول العربية	د. قويدر محمد الطيب، جامعة الوادي–الجزائر د. بلول محمد الصالح، جامعة البويرة–الجزائر	13
الاستثمار السياحي في ولاية البويرة بين وفرة المقومات السياحية وقلة الإمكانيات الاستثمارية	د. حيزية لصاق، جامعة البويرة–الجزائر د. نصر الدين لصاق، جامعة الجزائر3	24
Integration of economic criticality in the context of FMEA analysis	Dr. Ennouri Wissem, OLID Laboratory/Higher Institute of Industrial management of Sfax Sfax, Tunisia.	35
Global Financial Crisis: Causes and Implications	Dr. Sobaihi Nawal, University of Bouira (Algeria).	46
Role of Information System in Achieving Competitive Advantage	Dr. Fatima Mahfoud, University of Bouira (Algeria).	59

Introducing the journal

Journal of "Management and Entrepreneurship" is an international, refereed, periodical and scientific journal. Journal Published by *Faculty of Economics, Business and Management Sciences*. This journal is interested in publishing original theoretical and applied research, of added scientific value, related to management sciences, administrative sciences, business administration, and entrepreneurship, as well as related legal sciences, which were not previously submitted for publication in any form whatsoever, and treated in a recognized, documented scientific manner. Moreover, involve disseminating research for academics from various disciplines, including research centers, specialized centers or academic studies, official government bodies or economic institutions.

- The journal publishes research and articles in the three languages: Arabic, English and French, published semi-annually through one issue every half year, including sections in the three languages: Arabic, English and French.
- Journal of "Management and Entrepreneurship" is an international, refereed, periodical and scientific journal. Journal Published by *Faculty of Economics, Business and Management Sciences*, its scientific policy and orientation for the journal within the National Scheme`s framework for Scientific Research, and scientific supervision is carried out by the scientific committee of the journal, with the Scientific Advisory committee, and the Journal Editing committee.
- The *Faculty of Economics, Business and Management Sciences*, undertakes the administrative follow-up and supervision of the journal and ensures its printing and distribution, in coordination with the editor-in-chief of the journal within the limits of the available capabilities.
- Work is underway to classify the journal within a number of national and international databases and portals.
- We work to ensure that the journal is accredited by many national and international university and academic institutions, in order to be accepted in scientific promotions, and in the committees of scientific experience.
- The journal is non-commercial and does not impose fees for acceptance of publication, printing and arbitration.
- Every owner of a published article has the right to obtain a certificate of publication, an electronic copy of the magazine and a paper copy for free within the limits of the possibilities available for printing, and it is also possible to download the entire issue from the electronic portal at the link (www.univ-bouira.dz), and the magazine management does not bear the costs of distribution.
- The journal is available on the following website: https://www.univ-bouira.dz/fecg/?page_id=5519
  The periodical Journal is distributed free of charge to university institutions, the National Library, the Research Center in Scientific and Technical Media, and other academic institutions and research centers located on the national territory. Other entities located inside or outside the country are allowed to download digital copies from the journal's website.
  The journal may issue special Editions, according to the nature of the circumstance and research requirements

Terms of publication in the magazine

The Journal of "Management and Entrepreneurship" deals with previously unpublished research and scientific studies in the Management and administrative sciences, business, entrepreneurship as well as related legal sciences, in accordance with the following publishing rules:

Language of publication:

The magazine publishes research in Arabic, French and English.

- **Conditions of publication**: The submitted research shall satisfy the following conditions:
  - The article shall take into account the scientific originality, accuracy, scientific methodology, and the absence of scientific and grammatical errors, and be accompanied by a pledge and a written declaration not to be published in other places.
  - Not to be published elsewhere except with the approval of the magazine.
  - Rules for submission of paper submitted for publication:
  - The research should be accompanied by a summary not exceeding half a page in the language in which the article was written and another summary in a language other than the one in which the article was written.
  - The scientific material is written according to Microsoft word, Traditional Arabic is 16, Arabic, and French or English is in 14 new times, with Arial scale of 10 for tables.
  - The number of pages of the article does not exceed 22 pages and not less than 15 pages including margins and references, and references and references are at the end of the research.
  - With the following margins 2 cm on all four sides A4.
  - Attach the research biography of the author, and it accepts the most researchers in one article only.
  - In case of having verses from the Holy Quran, written by Al-Quran, which is installed on the Word, and the verses are automatically indeed.

Arbitration:

- All papers and scientific research submitted for publication shall be subject to arbitration and shall be finalized after making all the amendments recommended by the arbitrators.
- The author / authors alone are responsible for the contents of their published papers and research, and the ideas contained therein express their views and the journal is not responsible for them.
- **Submit articles**: Articles are sent to the journal exclusively on the ASJP electronic platform: https://asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/972
- **E-mail**: You can contact us via the magazine's email

revue.sgest@gmail.com

AUTHORS-GUIDE

FIRSTLY : PUBLISHING ETHICS

The publication of an article in a peer reviewed journal is an essential model for our journal "Journal Of Management and Entrepreneurship ". In order to provide our readers with a journal of highest quality, we state the following principles of Publication Ethics and Malpractice Statement. Our ethic statements are based on COPE's Best Practice Guidelines for Journal Editors.

It is necessary to agree upon standards of expected ethical behaviour for all parts involved in the act of publishing: Editors, authors, and reviewers "Journal Of Management and Entrepreneurship" is fully committed to good publication practice and assumes the task of fulfilling the following duties and responsibilities.

1. DUTIES OF THE EDITOR :

- • **Publication decisions**: The Editor-in-Chief of the journal is responsible for deciding which of the articles submitted to the journal should be published. The editor may be guided by the editorial policies of the journal and constrained by such legal requirements as shall then be in force regarding libel, copyright infringement, and plagiarism. The editor may confer with the members of the Editorial Board or reviewers in making this decision.
- **Fair Review**: The Editor-in-Chief ensures that each manuscript received is evaluated on its intellectual content without regard to race, gender, religious belief, ethnic origin, citizenship, or political philosophy of the authors.
- **Confidentiality:** The Editor-in-Chief, the members of the Editorial Board and any editorial staff must not disclose any information about a submitted manuscript to anyone other than the authors of the manuscript, reviewers, potential reviewers, other editorial advisers, and the publisher, as appropriate.
- **Disclosure and conflicts of interest**: Unpublished materials disclosed in a submitted manuscript will not be used in the research of the Editor-in-Chief or that of the members of the Editorial Board without the expressed written consent of the author.

2 . DUTIES OF REVIEWERS

- **Contribution to Editorial Decisions**: Peer review assists the Editor-in-Chief and the Editorial Board in making editorial decisions, and the editorial communications with the author may assist the author in improving the paper.
- **Speed of service and respect deadline**: the initiative and speed to assess the article via email in the specified deadlines. After the initial assessed on the article, and found that the subject of the article out of its specialization is an immediate message to refuse judging the article.
- **Promptness**: A selected referee who feels unqualified to review the research reported in a manuscript or knows that its prompt review will be impossible should notify the editor and decline to review.
- **Confidentiality:** The manuscripts received for review will be treated as confidential documents. They will not be shown to or discussed with others except as authorized by the editor.
- **Standards of Objectivity**: Reviews should be conducted objectively. Personal criticism of the author is unacceptable. Referees should express their views clearly with supporting arguments.
- **Acknowledgement of Sources**: Reviewers should attempt to identify relevant published work that has not been cited by the authors. Any statement that a result or argument has been previously reported should be accompanied by the relevant citation. A reviewer should also call to the editor's attention any substantial similarity or overlap between the manuscript under consideration and any other published paper of which they have personal knowledge.
- **Disclosure and Conflict of Interest**: Privileged information or ideas obtained through peer review must be kept confidential and not used for personal advantage. Reviewers should not consider manuscripts in which they have conflicts of interest resulting from competitive,

collaborative, or other relationships or connections with any of the authors, companies, or institutions connected to the papers.

3 .DUTIES OF AUTHORS

- **• Reporting standards**: Authors should accurately present their original research, as well as objectively discuss its significance. Manuscripts are to be edited in accordance with the submission guidelines of the review. Authors are also responsible for language editing before submitting the article. Underlying data should be represented accurately in the paper. A paper should contain sufficient detail and references to permit others to replicate the work. Fraudulent or knowingly inaccurate statements constitute unethical behaviour and are unacceptable.
- **• Originality and Plagiarism**: The authors should ensure that they have written entirely original works, and that the work and/or words of others have been appropriately cited or quoted if the authors have used "Journal Of Management and Entrepreneurship'' reserves the right to use plagiarism detecting software to screen submitted papers at all times.
- **Multiple, Redundant or Concurrent Publication**: An author should not in general publish manuscripts describing essentially the same research in more than one journal or conference. Submitting the same manuscript to more than one journal constitutes unethical publishing behavior and is unacceptable.
- **• Data Access and Retention**: Authors should retain raw data related to their submitted paper and must provide it for editorial review upon request of the Editor-in-Chief.
- **• Disclosure and Conflicts of Interest**: All authors should disclose in their manuscript any financial or other substantive conflict of interest that might be construed to influence the results or interpretation of their manuscript. All sources of financial support for the project should be disclosed.
- **• Authorship of the Paper**: Authorship should be limited only to those who have made a significant contribution to conceiving, designing (according to the template), executing and/or interpreting the submitted study.
- **• Acknowledgement of Sources:** Proper acknowledgment of the work of others must always be given. Any work or words of other authors, contributors, or sources should be appropriately credited and referenced.
- **• Fundamental errors in published works:** When an author discovers a significant error or inaccuracy in his or her own published work, it is the author's obligation to promptly notify the journal editor or publisher and cooperate with the editor to retract or correct the paper.

SECONDLY: SIGNING AN UNDERTAKING.

In it the author (s) acknowledge the originality of the presented scientific work and bear full scientific and ethical responsibility for it and its legal and ethical consequences.

JOURNAL OF MANAGEMENT AND ENTREPRENEURSHIP

ISSN: 2773-4110 / Class: NC

VOL: 04, N°:01 – June 2024

TABLE OF CONTENT

Title	Authors	Affiliation	Page
Environmental spending control in Arab countries	Dr. Kouider Mohammed tayeb Mohammed essalah beloul	University of Elouad (ALGERIA). University of BOUIRA (ALGERIA).	13
Tourism investment in Bouira between the abundance of tourism components and the lack of investment capabilities	Dr. Haizia lassag Dr. nasredine_lassag	University of BOUIRA (ALGERIA). University of Algers3 (ALGERIA).	24
Integration of economic criticality in the context of FMEA analysis	Dr. Ennouri Wissem,	OLID Laboratory/Higher Institute of Industrial management of Sfax Sfax, Tunisia.	35
Global Financial Crisis: Causes and Implications	Dr. Sobaihi Nawal,	University of Bouira (Algeria).	46
Role of Information System in Achieving Competitive Advantage	Dr. Fatima Mahfoud,	University of Bouira (Algeria).	59

الرقابة على الإنفاق البيئي في الدول العربية

Environmental spending control in Arab countries

محمد الطيب قويدر[1]، محمد الصالح بلول[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

[2] جامعة أكلي محند أولحاج البويرة

تاريخ الاستلام: 2024/12/26 ؛ تاريخ القبول: 2024/12/29 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص : الهدف من الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور معايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ترشيد الإنفاق البيئي، وعرض تجربة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالـــية والمحاسبة من خلال عمل لجنة الرقابة البيئية، ولتحقيق ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور وقد خلصت الدراسة إلى أن التأهيل العلمي للقائمين على الرقابة البيئية وتدريبهم المستمر والمتلائم مع تطورات تقنيات المعلومات الحديثة وتعزيز التعاون بين الدول وتبادل الخبرات يساهم في ترشيد الإنفاق البيئي.

الكلمات المفتاحية : الإنفاق البيئي ، معايير الرقابة, الإنتوساي.

Abstract:

The aim of the study is to shed light on the role of the International Organization of Supreme Audit Institutions standards in rationalizing environmental spending, and to present the experience of the Arab Organization of Supreme Audit Institutions (ARABOSAI) through the work of the Environmental Control Committee. To achieve this, the study was divided into three axes. The study concluded that the scientific qualification of those responsible for environmental control and their continuous training in line with developments in modern information technologies, and the promotion of cooperation between countries and the exchange of expertise contribute to rationalizing environmental spending.

Keywords: environmental spending, control standards , INTOSAI

1 المؤلف المرسل: محمد الطيب قويدر البريد الإكتروني: tayebkouider1@mail.com

I- تمهيد :

تهدف الأجهزة العليا للرقابة إلى المساهمة في حسن إدارة المال العام والمحافظة عليه من خلال تقرير مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة، والتي يمكن لتلك الأجهزة إدراك الأهداف التي أنشئت من أجلها إلى بالقيام بأعمال الرقابة الشاملة التي تستند إلى مجموعة من الأدوات لعلى من أهمها توافر معايير مهنية ورقابية واضحة يتم تطبيقها في كافة الظروف من بينها معايير الرقابة البيئية .

الإنتوساي منظمة أساسية واستراتيجية في تقييم السياسات العامة وفي رقابتها وتطويرها، حيث بدأت بـ 34 بلدا على هذا الدرب عام 1953 لتصبح منظمة شاملة ل 189 عضوا، وتوفر المعايير المهنية والرقابية للمنظمة العالمية حد أدنى من الإرشاد للمدقق يساعده على تحديد الخطوات والإجراءات الواجب تطبيقها في العملية الرقابية ، وذلك استنادا إلى مبادئ الكفاءة والنزاهة والموضوعية و الاستقلالية بما يسهم في الوصول إلى أفضل الممارسات والمنهجيات لأداء عملية الرقابة البيئية وبالتالي حماية البيئة وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة.

الإشكالية الرئيسية:

نحاول من خلال هذه الدراسة تقديم مساهمة متواضعة تتعلق بتبيان دور معايير الإنتوساي في الرقابة على الإنفاق البيئي من خلال السؤال التالي:

ما هو دور المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في ترشيد الإنفاق البيئي ؟

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من أهمية الانفاق البيئي وحاجة قطاعات الدولة والمؤسسات الاقتصادية له، كما تبرز اهمية الدراسة من خلال تركيزها على أهمية المعايير الدولية لمنظمة الانتوساي في تحقيق فعالية الرقابة البيئية وتقييم أدائها.

أهداف الدراسة:

في ضوء اشكالية الدراسة، فإن البحث يهدف أساسا إلى التعريف بالإنفاق البيئي والمعايير الدولية التي تحكم الرقابة عليه من خلال دراسة التجربة العربية للجنة الرقابة البيئية للمنظمة العربية الانتوساي.

II. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الإنتوساي منتدى للمدققين الحكوميين من كافة أنحاء العالم لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ومواكبة المستجدّات بخصوص المعايير الرقابية وغيرها من المعايير المهنية الجاري العمل بها وأفضل الممارسات ذات العلاقة وينصّ شعار الإنتوساي على أن " التجربة المتبادلة تنفع الجميع.

أولا: تعريف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الإنتوساي INTOSAI هي المنظمة المهنية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأجهزة الرقابية) في البلدان المنتمية إلى منظمة الأمم المتحدة ، وهي الهيئة الدولية المعترف بها التي تمثّل الأجهزة الرقابية، وتلعب الأجهزة الرقابية دورا رئيسيا في رقابة الحسابات والعمليات الحكومية وفي تعزيز التصرف المالي السليم والمساءلة الشاملة في الحكومات التابعة لها.

وقد انبثقت عن هذه المنظمة عدة منظمات فرعية تسعى لتحقيق أهداف المنظمة ومنها: (القاضي، 1999)

- الأرابوساي: المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية؛
- الأفروساي: المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية؛
- الأوروساي: المنظمة الأوربية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

ثانيا: أهداف الإنتوساي عملت منظمة الإنتوساي على تطوير استراتيجيتها ذات التوجه المستقبلي من أجل تحقيق أهدافها الأربعة الاستراتيجية:

- الهدف الاستراتيجي الأول المعايير المهنية؛
- الهدف الاستراتيجي الثاني بناء قدرات المؤسسات؛
- الهدف الاستراتيجي الثالث تبادل المعرفة /خدمات المعرفة؛
- الهدف الاستراتيجي الرابع منظمة دولية نموذجية.

ثالثا: منافع الإنتوساي للأجهزة العليا للرقابة: تحقق المنظمة عددا كبيرا من الإنجازات ومن الأهداف المتجددة ويعد إعلان ليما للتوجيهات الخاصة بالمبادئ الرقابية الذي تمت المصادقة عليه خلال المؤتمر الدولي التاسع من الإسهامات الرئيسية التي قدمتها الإنتوساي لمجال الرقابة، حيث سمح هذا الإعلان بتحسين قدرة الأجهزة العليا للرقابة على خدمة المجتمع وأرسى فلسفة وإطارا للعمل الرقابي، لقد كان ولا

يزال التركيز المؤسسي الذي تبنته الأجهزة الرقابية من أجل المساهمة في تحسين أداء الحكومات. (الانتوساي، 2004)

رابعا: معايير الرقابة الدولية : قامت منظمة الإنتوساي بصياغة مجموعة من قواعد الرقابة المالية على القطاع الحكومي، التي تعكس أفضل الممارسات لدى الهيئات العليا للرقابة المالية، بحيث لا تتمتع هذه القواعد بصفة التنفيذ الإلزامي.

4– 1 تعريف معايير الرقابة الدولية : تعرفها منظمة الإنتوساي" بأنها تلك المعايير التي توفر حد أدنى لتوجيه المراجع ومساعدته في تحديد خطوات وإجراءات الرقابة التي يجب تطبيقها، وتمثل هذه المعايير المقاييس المعتمدة التي يتم على أساسها تقييم جودة نتائج الرقابة". (الداعور، 2014)

4 – 2 أهمية المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا: أن المعايير الرقابية الحكومية تكتسب أهمية بالغة في أداء العمل الرقابي، وغياب هذه المعايير من شأنه أن يوجد بعض الصعوبات التي تحول دون تحقيق مستوى عال من الكفاءة والفاعلية لعمل ديوان المحاسبة والعاملين فيه، وتتمثل أهمية المعايير في الآتي: (مصلح، 2013)

– تعتبر أداة رئيسة لممارسة العمل الرقابي وتطبيقها من شأنه تحسين كفاءة عمل المراجع وتقوية دور ديوان المحاسبة في المجتمع وتعزيز الثقة في نتائج المراجعة؛

– يمكن الاستناد إليها كمقياس هام يتم على أساسه تقويم جودة نتائج العملية الرقابية من حيث المسار والهدف؛

– تحدد المستلزمات التي يقتضي توفرها في المراجع و هيئة الرقابة لممارسة العمل الرقابي بكفاءة وفاعلية، كما أنها توفر الأساس الموضوعي لتقييم موظفي هيئات الرقابة؛

– تحقق وضع مفاهيم مشتركة لعملية المراجعة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وبيان أهدافها ونطاقها ومسؤولياتها.

– تساعد على تحسين جودة نتائج المراجعة بما يحقق زيادة الثقة والاطمئنان لدى الجهات والأفراد الذين يستفيدون أو يستخدمون تلك البيانات.

4 – 3 المشاكل والصعوبات الرقابية في استخدام معايير الانتوساي:

تعمل الإنتوساي على القيام بتحسين معاييرها الرقابية من خلال مؤتمراتها التي تعقد في شتى المجالات ومن خلال عمل اللجنة التابعة لها والمخصصة لمعايير المراجعة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل التي تحول دون الاستخدام الأمثل لهذه المعايير من أهم هذه المشاكل: (براق، 2010)

1– مشاكل متعلقة بمعايير الرقابة: نذكر منها:

– اختلاف المعايير من حيث صياغتها ومفهومها وتطبيقها نتيجة اختلاف بيئة للأجهزة الرقابية؛

– وجود بعض المعايير الرقابية بحاجة للتفصيل والشرح؛

– المعايير الرقابية ترتكز على الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي.

2 – مشاكل المتعلقة بالأجهزة الرقابية: نذكر منها:

– عدم تمتع الأجهزة العليا للرقابة المالية على بالاستقلالية المالية أو الإدارية؛

– ضعف إلمام المدققين بالمعايير الرقابية نتيجة لنقص التكوين؛

– عدم تماشي المعايير الرقابية مع النظام السياسي والاقتصادي للدولة الموجود فيها.

3 – مشاكل المتعلقة بالبيئة الخارجية والجهات الخاضعة للرقابة: نذكر منها:

– عدم الاهتمام بنتائج الرقابة المقدمة في التقارير المختلفة التي يصدرها أعلى جهاز رقابي في الدولة؛

– عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية لدى الهيئات والمؤسسات و الإدارات الخاضعة للرقابة.

– عدم تطبيق نظام للمساءلة على الموظفين العموميين المسيرين للأموال العمومية.

III. المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة و الرقابة على الإنفاق البيئي

تأسست المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة سنة 1976 وفقا لمحضر الاجتماع التأسيسي لرؤساء هذه الأجهزة المنعقد بالقاهرة في نفس السنة، وقد تم تنظيم العمل فيها بموجب اللوائح التأسيسية والتنظيمية الصادرة سنة 1976، وقد ألغيت هذه اللّوائح وحل محلها النظام الأساسي للمنظمة الذي قد تم إقراره في المؤتمر الثالث المنعقد في تونس سنة 1983، وقد تم ادخال تعديلات على

هذا النظام من قبل الجمعية العامة وآخرها تعديل بعض أحكامه خلال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة المنعقدة بدولة الكويت سنة 2013 .

أولا : أهداف المنظمة : تتمثل فيما يلي: (الارابوساي، 2017)

- تنظيم وتنمية التعاون على اختلاف أشكاله بين الأجهزة الأعضاء وتوطيد الصلات بينها.
- تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات والدراسات والبحوث في ميدان الرقابة المالية بين الأجهزة الأعضاء والعمل على رفع مستوى هذه الرقابة في المجالين العلمي والتطبيقي.
- تقديم المعونة اللازمة إلى الدول العربية التي ترغب في إنشاء أجهزة عليا للرقابة المالية والمحاسبة أو التي ترغب في تطوير الأجهزة القائمة لديها.
- العمل على توحيد المصطلحات العلمية بين الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة المالية.
- العمل على نشر الوعي الرقابي مما يساعد على تقوية دور الأجهزة العربية في أداء مهامها.
- تنظيم التعاون وتدعيمه بين الأجهزة الأعضاء في المنظمة والهيئات والمنظمات المتخصصة في جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية "الإنتوساي" والهيئات الدولية الإقليمية الأخرى التي لها صلة بأعمال الرقابة المالية.

ثانيا : لجنة الرقابة البيئية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

شكلت اللجنة إثر القرار رقم 94/2008 للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في اجتماعه الواحد والأربعين في شهر أكتوبر 2016 بالجمهورية التونسية، وتتكون من عضوية الأجهزة التالية: تونس، الأردن ، فلسطين، الكويت، العراق، مصر كما قام المجلس في اجتماعه الخمسين بانضمام أجهزة الرقابة في كل من عمان وموريتانيا واليمن.

2-1 أهداف لجنة الرقابة البيئية: تهدف اللجنة إلى: (الارابوساي، 2018)

- الاهتمام بالقضايا البيئية ومعاونة الأجهزة للوقوف على آخر ما وصلت إليه الاتجاهات العلمية الحديثة في جمال المراجعة البيئية مع المتابعة الدورية للتطورات المستمرة في هذا المجال لإنجاز المهام الرقابية على الوجه الأمثل .

– التعاون والتنسيق مع مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية ، والمجموعات الإقليمية الأخرى المختصة في هذا المجال.

2-2 مهام واختصاصات اللجنة: تتمثل مهام اللجنة واختصاصاتها فيمايلي:

– إعداد خطة تتضمن برنامج العمل بما يتلاءم مع أهداف اللجنة.

– تجميع مؤشرات الأداء التفصيلية والأدلة الخاصة بالمراجعة البيئية من كافة المصادر المعنية بالعمل البيئي، والعمل على نشرها على الأجهزة الأعضاء.

– تقديم مقترحات إلى المجلس التنفيذي بشأن إعداد دورات تدريبية لأعضاء المنظمة بشكل دوري ومستمر في مختلف مواضيع المراجعة البيئية، وذلك من أجل تطوير الموارد البشرية بالأجهزة الأعضاء بالمنظمة.

– العمل على إمكانية تبادل التجارب البيئية من قبل الأجهزة الأعضاء بالمنظمة من أجل توفير قاعدة بيانات ومعلومات على الموقع الالكتروني للمنظمة، بهدف تسهيل عملية تبادل ونقل لخبرات فيما بينهم.

– عقد اجتماعات دورية خاصة باللجنة لمناقشة المشاكل البيئية والدراسات التي أعدتها الأجهزة عن هذه المشاكل والإجراءات التي اتخذت لمواجهتها.

– دراسة الموضوعات التي يحيلها إليها المجلس التنفيذي لتقديم المقترحات العملية بشان هذه الموضوعات.

ثالثا : معايير الرقابة المالية على البيئة : قامت اللجنة بإصدار معايرين إرشادين وهما: (الارابوساي، 2018)

3-1 معيار ISSAI 5120 الرقابة البيئة والرقابة النظامية: يحدد هذا المعيار كيفية الرقابة ورقابة الحساب الختامي المتعلقة بمواضيع البيئة الاستناد و من خلال اتخاذ النقاط التالية:

- مبادرات من أجل الوقاية و التقليص وإزالة الأضرار البيئية.
- صيانة وتجديد أو عدم تجديد الموارد .
- نتائج المخالفات ضد قوانين البيئة .
- نتائج مسؤولية الدولة بالأضرار الملحقة بالغير.
- تنظيم الرقابة الشرعية بالترابط مع مسائل البيئة يمكنها العودة على سبيل المثال إلى صلب الموضوع, حيث كيف يمكن انجاز الأنشطة العامة على المستوى الوطني أو الدولي مع احترام تعليمات البيئة.

2-3 المعيار ISSAI 5110 توجيهات تنفيذ عمليات المراجعة على نشاط ذات المنظور البيئي:

يهدف هذا المعيار إلى التحقق من مدى الالتزام بتطبيق التشريعات التي يتم إقرارها بشأن حماية البيئة المائية والساحلية من التلوث، وكذا الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة البحرية وهذا من خلال:

– الرقابة على متابعة الحكومة للقوانين البيئية المطبقة، والرقابة علي متابعة البرامج البيئية الحكومية، والرقابة علي الآثار البيئية الناجمة عن برامج حكومية أخرى، والرقابة على أنظمة الإدارة البيئية وتقييم السياسات والبرامج البيئية المقترحة.

– التأكد من وجود نظام الإدارة البيئية من خلال معرفة الشهادات التي حصلت عليها الوحدة محل المراجعة في هذا الشأن، وذلك لتحديد مدى كفاءة أنظمة الإدارة المتبعة.

– التأكد من مدى كفاية وكفاءة الأداء في التعامل مع المشكلات البيئية المتعلقة بالوحدة محل المراجعة ، واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو الالتزام بتطبيق المعايير البيئية المعتمدة .

– توفير معلومات هامة تساعد المسئولين ومتخذي القرار في الجهات المستفيدة ، ومنها دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع المطلوب تنفيذها.

– الرقابة على أداء البرامج الحكومية الأخرى في المجالات المختلفة ومن أمثلتها الصناعات والخدمات وأثرها على البيئة والمحيط.

رابعا : خطوات عملية الرقابة البيئية: تمر عملية التخطيط للرقابة البيئية بأربعة خطوات أساسية وهي:

الخطوة الأولى: يتم تحديد التهديدات الرئيسية للأنشطة على البيئة والتي قد تكون أخذ موضوعات التدقيق (الآثار البيئية العامة– مشاكل ملوثات المياه المحتملة– الملوثات المحتملة للهواء أو التربة– خفض التنوع الحيوي– استنفاد الموارد الطبيعية– الآثار الصحية المهنية .... الخ).

الخطوة الثانية: والمتعلقة بتحديد مدي استجابة الحكومة يتم فيها الوقوف على بعض الأمور مثل تحديد السياسة واللوائح البيئية– مرافق تخزين النفايات والمخلفات– الوضع القائم لتخطيط وإدارة استخدام الأراضي ومنها (وكالات التنظيم البيئي–المبادرات والبرامج البحثية –شركات التعدين .... الخ) وكيف يتم (تنفيذ ومراقبة الالتزام باللوائح البيئية– تركيب محطة معالجة المياه– التقييم الجيد للمرافق البيئية).

الخطوة الثالثة: يتم اختيار موضوع التدقيق ووضع أولوياته(الملوثات– مشاكل المياه المحتملة ....الخ.)

الخطوة الرابعة و الأخيرة: فيتم فيها تحديد منهج التدقيق الذي سيتم تبنيه(الفحص المالي ومدى الالتزام بالقواعد التنظيمية – مدي الالتزام بالاتفاقيات والسياسات – قياس الأداء والنتائج....الخ).

IV. الخلاصة:

ومن خلال هذه الدراسة تتلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

– عدم انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في منظمة (أرابوساي) للجنة الرقابة البيئية مما يؤثر على عملها و مردوديتها .

– نقص المهارات والخبرات الخاصة بالرقابة البيئية لدى العديد من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، بالإضافة إلى عدم كفاية الإمكانيات المادية من أجهزة ومعدات تستلزمها عملية الرقابة في هذا المجال.

– الحاجة إلى بعض الكوادر الفنية المتخصصة كدعم فني مطلوب للاستفادة من خبرتهم إضافة للقائمين بالعمل بالرقابة المالية للوصول إلى المستوى الملائم من الرقابة الشاملة(المالية– مدى الالتزام– رقابة الأداء).

– ضعف التعاون والتنسيق بين الأجهزة الحكومية وتداخل الاختصاصات فيما بينها مما يؤثر سلبا على أداء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في اضطلاعها بمهامها في مجال الرقابة البيئية.

– ضعف الموارد المخصصة للرقابة البيئية.

– عدم وضوح التشريعات الخاصة بالرقابة البيئية في كثير من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، واضطلاعها بهذه المهمة ضمن مراجعة الأداء أو مدى الالتزام.

– عدم وضوح القواعد والمعايير المتعلقة بتقييم أداء الرقابة البيئية بالإضافة إلى قصور الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي للكثير من الإدارات بالأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

في ضوء نتائج الدراسة نقدم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في الآتي :

– دعم الأجهزة العليا للرقابة المالية في تطوير وتحسين دورها في حقل الرقابة البيئة؛

– عقد اتفاقيات دولية في الرقابة على البيئة وتبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة لزيادة التعاون بين مجموعة عمل لجنة الرقابة البيئية والمنظمات الدولية؛

– يتطلب مواكبة استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية القدرات البشرية المتخصصة؛

– استخدام إطار العمل الخاص بالمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية كمرجع أساسي لعمليات الرقابة والتدقيق على الجهات الحكومية؛

– زيادة تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة ولتوسيع تدريبهم على تقنيات الرقابة البيئية.

المراجع:

1- الانتوساي م. . (2024, ديسمبر 1). موقع منظمة الانتوساي. استرجع في 1 ديسمبر، 2024، من http://www.intosai.org

2- منظمة ا. (2016). الخطة الإستراتيجية 2011- 2016. إصدار خاص للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

3- ابراهيم حماد أ. . (2006). الرقابة في القطاع الحكومي. الاردن: دار جهينة، عمان.

4- الداعور ا. ج. و. ف., & فراولة ر. (2014). تقييم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني–دراسة ميدانية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية, 22(1).

5- أرتور غونزاليس . د. أ. (2004). منافع الإنتوساي بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة. إصدار خاص للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة.

6- بن العربة م. (2017). دور التدقيق الحكومي في ترشيد النفقات العمومية بالجزائر، (أطروحة دكتوراة). كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ادرار، جامعة ادرار.

7- مصلح ص. . (2013). إعداد التقارير الرقابية وفق المعايير الدولية. قُدِّم في مؤتمر مكافحة الفساد للعاملين في الرقابة الداخلية في وزارة التعليم، ديوان الرقابة المالية والإدارية، رام الله, دولة فلسطين.

8- القاضي ح. (1999). مراجعة الحسابات. سوريا: منشورات جامعة دمشق.

9- براق . ع. (2010). أثر المعايير الرقابية للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية العليا (الانتوساي) ومشاكل تطبيقها (تجربة مجلس المحاسبة الجزائري. Recherches économiques, 5(4), 91-106. استرجع في من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28820

10- الارابوساي م. (2024, ديسمبر 1). منظمة الارابوساي. استرجع في 1 ديسمبر، 2024، من http://www.arabosai.org

11- برحماني ح. (2015). المالية العامة في التشريع الجزائري. مصر: دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، .

الاستثمار السياحي في ولاية البويرة بين وفرة المقومات السياحية وقلة الإمكانيات الاستثمارية

Tourism investment in Bouira between the abundance of tourism components and the lack of investment capabilities

لصاق حيزية [1]، لصاق نصر الدين [2]

Dr. Lassag hizia , Dr. Lassag Nacereddine

جامعة البويرة (الجزائر)،

جامعة الجزائر3 (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2024/12/22 ؛ تاريخ القبول : 2024/12/23 ؛ تاريخ النشر : 2024/12/31

ملخص :

يكتسب قطاع السياحة أهمية لا تقل عن أهمية باقي القطاعات الاقتصادية، وقد يتبوأ هذا القطاع المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى كما هو الحال في بعض الدول كإسبانيا وفرنسا، وتونس ولبنان، ورغم وجود أغلب المقومات الضرورية لنجاحه والمتمثلة أساسا في المواقع، المساحة، التنوع البيئي، والاستقرار السياسي والأمني والموارد البشرية والمالية، إلا أنه لم يحض بالاهتمام كباقي القطاعات الأخرى من طرف المستثمرين سواء المحليين أو الأجنبيين، فالجزائر تحتوي على مواقع سياحية يمكن أن تكون مجالا خصبا لهذا الاستثمار، غير أن الجزائر لم تعني الاهتمام بهذا القطاع إلا في الآونة الأخيرة، وذلك راجع إلى طبيعة النموذج المتبع والمعتمد أساسا على الصناعة البترولية، و عليه سنتناول في هذه الورقة البحثية **الاستثمار السياحي في ولاية البويرة بين وفرة المقومات السياحية وقلة الإمكانيات الاستثمارية**، حيث سنتطرق إلى دراسة فرص الاستثمار السياحي في ولاية البويرة من خلال تسليط الضوء على واقع السياحة البيئية في ولاية البويرة، والفرص المتاحة للاستثمار السياحي في هذه الولاية.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار السياحي، الخدمات السياحية، السياحة البيئية، المواقع السياحية.

Abstract:

The tourism sector is no less important than other economic sectors, and this sector may occupy the first place among other sectors, as is the case in some countries such as Spain, France, Tunisia and Lebanon. Despite the presence of most of the necessary components for its success, which are mainly represented in locations, area, environmental diversity, political and security stability, human and financial resources, it has not received the same attention as other sectors from investors, whether local or foreign. Algeria contains tourist sites that can be a fertile field for this investment, but Algeria has not paid attention to this sector until recently, due to the nature of the model followed and based mainly on the petroleum industry. Accordingly, in this research paper, we will discuss tourism investment in the state of Bouira between the abundance of tourism components and the lack of investment capabilities, as we will study tourism investment opportunities in the state of Bouira by shedding light on the reality of ecotourism in the state of Bouira, and the opportunities available for tourism investment in this state.

Key words: Tourism investment, Tourism services, Ecotourism, Tourist sites.

[1] المؤلف المرسل: لصاق حيزية البريد الإلكتروني: h.lassag@univ-bouira.dz

مقدمة:

لقد أسهمت الأنشطة السياحية إيجابا في تنمية اقتصاديات دول عديدة نتيجة ضخامة عوائدها أين أصبح قطاع السياحة من أكبر الصناعات وأكثرها تنوعا باحتلاله مكانة هامة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي وباعتبار الجزائر من الدول ذات عناصر الجذب السياحي المتميز فقد أولت اهتماما بالغا لهذا القطاع في السنوات الأخيرة لتعزيز مستقبل نمو القطاع، في مختلف ولايات الوطن، على غرار ولاية البويرة التي تتوفر على امكانيات سياحية معتبرة باعتبار موقعها الجغرافي الاستراتيجي ووسطها الطبيعي المتنوع من أجل تطوير منتوج سياحي محلي مدر لفوائد اقتصادية واجتماعية مستدامة، فإستغلال مختلف الإمكانيات السياحية المتوفرة في الولاية محور استراتيجي لبناء التنوع الاقتصادي المنشود وفقا للسياسة الحكومية الجديدة، فالتنوع الطبيعي الكبير الذي تزخر به هذه الولاية من شأنه تطوير السياحة البيئية و استغلال مختلف المواقع السياحية المتوفرة من خلال تشجيع الاستثمار السياحي فيها. ومن خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي فرص الاستثمار السياحي في ولاية البويرة؟

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما ذا يقصد بالنشاط السياحي و الخدمات السياحية ؟
- ماهي المواقع السياحية في ولاية البويرة ؟
- ما هى فرص الاستثمار السياحي في ولاية البويرة ؟

وبغية الإلمام بحيثيات الموضوع والإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- ماهية النشاط السياحي والخدمات السياحية.
- ماهية الخدمات السياحية
- واقع السياحة في ولاية البويرة وأهم الاستثمارات الكفيلة بتنشيط هذا القطاع.

أولا: النشاط السياحي:

1- **مفهوم وطبيعة النشاط السياحي:**يعرف النشاط السياحي على أنه مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تقوم بها جهة مسؤولة، أو يقوم بها المستثمر بهدف جذب السياح وتنشيط السياحة.[1] وتعرف السياحة حسب المنظمة السياحة العالمية WTO على أنها" أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع، للراحة أو لأغراض أخرى"[2]، فالسياحة ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الإحساس بجمال الطبيعة، ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في منطقة لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية، وعليه فمهما كانت هذه السياحة سواء داخلية أو خارجية فهي عملية انتقال من أجل تحقيق أهداف معينة كالمتعة و الترويج النفسي من ضغوطات العمل والأجواء والظروف الضاغطة على الفرد، الأمر الذي يدفع به إلى السفر والسياحة.

2- **أهمية النشاط السياحي:** من الممكن أن يؤدي التوسع في إنشاء أو تطوير المشروعات السياحية إلى التوسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة اقتصادية و خدمية أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا و طلبا، فمثلا زيادة عدد

الفنادق مع افتراض زيادة عدد السائحين من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على المواد الغذائية اللازمة لإعداد الوجبات، زيادة الطلب على الأسرة و ملحقاتها، السجاد الخدمات المصرفية و الأدوات الصحية...و غيره، لذا لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية و الاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي و تنميته، في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، و ما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة و غير مباشرة منها:

أ- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية و تنويع استخداماتها في مشروعات جديدة،

ب- استغلال الموارد الطبيعية و خلق استخدامات جديدة لها،

ت- إرتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات و الضرائب و غيرها،

ث- تشجيع و تنمية القطاعات الخدمية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي عن طريق التطوير أو التوسع،

ح- خلق فرص عمل جديدة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

ثانيا: ماهية الخدمات السياحية

1- **مفهوم الخدمات السياحية:** تعرف الخدمات السياحية على أنها " مجموعة من الأعمال و النشاطات توفر للسياح الراحة والتسهيلات عند شراء و استهلاك المنتجات السياحية خلال وقت سفرهم أو إقامتهم في المرافق السياحية بعيدا عن مكان سكنهم الأصلي "[3] ، كما يمكن القول أن الخدمات السياحية مزيج من العناصر المادية و المعنوية، التي تهتم بتقديم المكونات الأساسية للعرض السياحي، بغرض إشباع حاجات و رغبات المستهلك في الميدان السياحي بمساهمة مجموعة من العناصر : النقل، الإطعام، الأنشطة الثقافية، الأمن.

وعليه يمكن القول أن عملية تقديم الخدمات السياحية عملية صعبة و ذلك للأسباب التالية[4]:

أ- ترتبط عملية إنتاج الخدمات مباشرة بمقدم أو القائم على تقديم الخدمة للمستهلك النهائي (السائح)، كما أن إنتاجها وتصريفها يتم من طرق منظمات خدمية مختلفة و كثيرة مثل خدمات النقل و المواصلات، الخدمات الفندقية، خدمات الإطعام، خدمات الحجز و السفر و السياحة.

ب - تشارك في عملية تقديم الخدمات السياحية عناصر كثيرة من البنية التحتية كوسائل المواصلات، مرافق النوم و الإطعام، منشآت رياضية و طبية و ترفيهية...الخ.

ت - تشارك في عملية تقديم الخدمات السياحية، منظمات سياحية (الفنادق، وكالات السياحة)، و منظمات غير سياحية (منظمات صحية، المواصلات، الاتصالات و غيرها).

2- **مراحل الخدمات السياحية:** إن الخدمات السياحية تمثل عملية طويلة و متتابعة حيث أن عملية الاستهلاك تتطلب تتابعا معينا محددا عند استخدام الخدمات، و هناك ثلاث مراحل أو عمليات تمر بها الخدمات السياحية لا بد من ذكرها فيما يلي[5]:

أ – عمليات توفير و إنتاج و تقديم الخدمات و السلع بهدف إيجاد و توفير ظروف ملائمة و مريحة للسائح بحيث يحدد اختياره بحرية حسب متطلباته و اهتماماته و قدراته المالية؛

ب – عمليات إيجاد و إتمام البنية التحتية للسياحة و تحسين نوعيتها و جودتها بهدف تأمين الجو و الوسط و الوسائل الملائمة للسائح من أجل تسهيل استهلاك المنتجات السياحية؛

ج – عمليات تصريف و تقديم الخدمات و السلع التي بواسطتها يسهل على السائح بل و يحفزه على الشراء و الاستهلاك المباشر للمنتجات السياحية؛

و في الآونة الأخيرة من تطور النشاط السياحي حدثت تغيرات إيجابية ملحوظة خاصة في الخدمات السياحية و كان سببها:

- ✓ الاستخدام الواسع للتكنولوجيا و المنجزات العلمية المتطورة؛
- ✓ التحسينات التي طرأت على طاقم العمل السياحي من حيث التجربة و زيادة الخبرة؛
- ✓ تجدد و تطور عادات و تقاليد تقديم الخدمات السياحة في المناطق و الدول السياحية المختلفة؛
- ✓ اشتداد المنافسة بين الدول السياحية في السوق السياحي و الذي بدوره دفع الخدمات السياحية إلى مستويات عالية من الكفاءة و النوعية.

3- محتوى الخدمات السياحية: تتمثل مكونات الخدمات السياحية في مجموعة من الخدمات والتي تقوم بعرضها المؤسسات الخدمية و السياحية، وهي كالأتي:

أ- **خدمات وكالات السياحة و الأسفار** :تقوم مثل هذه المنظمات السياحية و وكالات السفر والسياحة بتنظيم مختلف عمليات السفر و الرحلات و التجوال عبر مختلف دول العالم، كما تسهل للسائح الحصول على الخدمة من أجل تمكينه من تكوين صورة ذهنية خيالية مسبقة عن الرحلة قبل القيام بها، فتقوم بتنظيم طريقة التنقل عبر وسائل النقل المختلفة بالإضافة إلى حجز غرف المبيت عبر مراكز الإقامة المختلفة مع ضرورة توفير الأمن و الأمان، لذا تعد وكالات السياحة و السفر إحدى وسائل الاتصال التي تقوم بدورها في الإعلان عن السياحة في أي بلد سياحي يريد تسويق مقوماته السياحية.[6]

ب- **خدمات النقل** : يعد النقل بمختلف أنواعه البري، الجوي، البحري من أهم مكونات الخدمات السياحية، و أحد العناصر الأساسية للبنية التحتية.

ت- **خدمات الإقامة و الإيواء** : إن نزول السائح في البلد أو المكان المزار يستوجب عليه إيجاد مكان لكي يستريح من تعب السفر و لقضاء أيام أخرى للراحة أو للعمل، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها المنشآت و المؤسسات السياحية، أو ما يعرف بالفندقة وهي عبارة عن صناعة سياحية لمؤسسة تجارية تشكل مزيجا من الخدمات المتجانسة التي يتم من خلالها عرض غرف و منازل جاهزة و ذلك بعقد إيجار لفترة مؤقتة، فالفندق هو " المكان الذي يستطيع المكوث فيه جميع أولئك الذي يحسنون التصرف و يستطيعون دفع أجور إقامتهم و تسليتهم و الخدمات الأخرى كالطعام فيكون لهم بمثابة بيت مؤقت، بيت بعيد عن البيت تتوفر فيه جميع مستلزمات الراحة لكنه مقابل أجور محددة[7] "

ث- **خدمات الإطعام** : يعتبر الإطعام من أهم الخدمات التي تختص بها المنظمات المستقبلة للسواح و خاصة الفنادق، المطاعم الراقية، و التي تولي اهتماما بالغا في هذا المجال و ذلك عن طريق إنشاء و تكوين فن الطبخ الفندقي وذلك من أجل تحسين جودة الوجبات الفندقية التي تليق بمستوى الفندق أو المطعم، كما أصبح الإطعام مدلول أخر في مجال السياحة و هو التعريف بعادات و ثقافات البلدان من خلال الأكلات الخاصة بكل منطقة.

هذا و يلعب عنصر الاستقبال و الترحيب دورا هاما في تكوين و عرض الخدمة السياحية إذ يعتبر عاملا أساسيا بالنسبة للتنمية السياحية و في جميع أنواع الخدمات السابقة الذكر، لأنه عامل محفز لإقبال السياح إلى البلد أو المكان المزار، و لعل أحسن مثال على هذا هو إقبال الجزائريين و الأجانب على الصحراء الجزائرية و ما يلقونه من كرم و ترحاب واسع يجعل السائح منهم يفكر بالعودة ثانية " فقد كشف بيان لوزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة أن أزيد من 125 ألف سائح زاروا الجنوب الجزائري

و بالتحديد جانت و تمنراست خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2007 م و بهذا ارتفع عدد الزائرين الأجانب بـ % 20 مقارنة بسنة 2006 .[8]

مما سبق يمكن القول أن قطاع الخدمات عامة و قطاع الخدمات السياحية خاصة يكتسي أهمية بالغة نظرا للدور الريادي الذي يلعبه في تنمية و تطوير البلد، و يظهر هذا جليا في اقتصاديات معظم الدول.

ثالثا: السياحة البيئية في ولاية البويرة:

سنتطرق في هذا المحور إلى مختلف المواقع السياحية التي تزخر بها الولاية

1- المواقع السياحية في ولاية البويرة: تتوفر ولاية البويرة على امكانيات سياحية معتبرة باعتبار موقعها الجغرافي الاستراتيجي ووسطها الطبيعي المتنوع، ويمكن عرض ذلك من خلال الجدول التالي الذي يوضح مختلف المناطق السياحية التي تزخر بها ولاية البويرة:

الجدول رقم(01): المواقع السياحية في ولاية البويرة لسنة 2015

البلدية	المكان	نوع الموقع
الأصنام	تكجدة	مناخي
الأصنام، بشلول،العجيبة، صهاريج، تاغزولت،أغبالو، حيزر	حديقة الوطنية لجرجرة	مناخي
أغبالو	عين زبدة	مناخي
صهاريج	تالا رنة	مناخي
صهاريج	تيزي نكولال	مناخي
سور الغزلان	جبل الديرة	مناخي
البويرة	غابة الريش	غابي
الهاشمية	غابة وحمام كسانة	غابي ومعدني
برج خريس	جبل مغنين	مناخي

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ولاية البويرة.

كما ويمكن عرض أهم هذه المواقع مبينين أهم خصائص كل منطقة وفق ما يلي:[9]

أ- **الحديقة الوطنية لجرجرة:** تقع شمال الجزائري على بعد 140 كام جنوب شرق الجزائر، وعلى ارتفاع 50 كلم فوق سطح البحر المتوسط، متربعة بين ولاية تيزي وزو من الشمال وولاية البويرة من الجنوب، تم تصنيفها من خلال المرسوم الوزاري رقم 83-460 المؤرخ في 23 جويلية 1983، كم تم تصنيفها ضمن الإرث العالمي لليونسكو في 1997/12/15، وتتربع على مساحة قدرها 18550 هكتار.

ب- **الموقع المناخي تالا رنة:** والذي يقع شرق تكجدة ببلدية صهاريج الجبلية، دائرة مشدالة، والذي يعتبر من أجمل المواقع المناخية على علو 1400 م، حيث يتشابه في مميزاته مع موقع تكجدة بفضل غابات الصنوبر والفلين والبلوط، وتنوعه النباتي والحيواني الكبير، الذي يظل محافظا على طبيعته بفضل بعده على كل مصادر التلوث وتوفره الكبير على مصادر المياه لاسيما المنبع المسمى بعين تال رنة.

ت- **الموقع الطبيعي لعين زبدة:** والواقعة ببلدية أغبالو شرقا المتواجدة على علو 1450م، على حدود ولاية تيزي وزو، والذي يوفر إمكانيات لا حصر لها بتطوير نشاطات سياحية عدة كالصيد والتجوال والرياضة، وغيرها.

ث- **غابة الريش:** والمتواجدة جنوب غرب عاصمة الولاية، والتي تحتوي على تنوع نباتي وحيواني يتم من خلالها ممارسة مختلف النشاطات السياحية كرياضة المشي، الصيد و ركوب الخيل، التجوال والترفيه..الخ.

ج- **المركب الحموي (حمام كسانة):** والمسمى من قبل بفراكسة والموجود منذ العصر الروماني ويقع منبعه على بعد 35 كلم جنوب البويرة وحوالي 12 كلم عن بلدية الهاشمية، حيث يستقطب حوالي 800 زائر علاوة عن مساهمته في خلق 30 منصب شغل لشباب المنطقة، ويعتبر الموقع المشهور بفوائده العلاجية منذ القدم وجهة لأعداد كبيرة من الأشخاص الباحثين عن العلاج والراحة النفسية حيث بلغ عددهم أكثر من 74.730 شخصا وف الإحصائيات المقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

ح- **المواقع السياحية الأثرية:** تقع المدينة الرومانية والمسماة بـ **أوزيا** في دائرة سور الغزلان، والمشهورة بأبوابها الثلاث، باب الدزيار، وباب سطيف، وباب بوسعادة، كما تحتوي على موقع المسرح الروماني.

خ- **السدود والمسطحات المائية:** وتحتوي الولاية على ثلاثة سدود مائية وهي سد تلسديث في دائرة بشلول، وواد لخال المتواجد بدائرة عين بسام ، وأخيرا كديات أسردون المتواجد بأمعالة في دائرة الاخضرية

إضافة إلى كل هذا تزخر الولاية بإرث ثقافي هام توارثته عبر تاريخها الغني غنى الثقافة الجزائرية، الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية المعتمد عليها في جلب السياح الشغوفين بالاكتشافات والفلكلور المحلي والصناعة التقليدية، من حلي وفخار وملابس تليدية، بالإضافة إلى الموروث المعنوي المتمثل في المناسبات الدينية والأفراح والأعياد (كعيد الحصاد المقام في شهر جويلية، عيد الزيتون في شهر جانفي).

2- فرص الاستثمار السياحي في ولاية البويرة:

سنتناول في هذا المحور الفرص الاستثمارية في ولاية البويرة والتي بإمكان المستثمر أن يوظف أمواله فيها، وفي ضوء الدراسات والتحليلات للاستثمار يتخذ المستثمر قراراه بالاستثمار أو رفضه، مع دراسة جدوى هذا الاستثمار الذي ينتهي بنتائج في ضوئها يتخذ المستثمر قراره بالاستثمار من عدمه، و يمكن أن يختار المستثمر واحدة من الفرص الاستثمارية العديدة أهمها:

أ- **الفنادق السياحية** : كما أشرنا سابق فمن الأساسيات والضروريات التي يحتاج إليها السائح هي الإيواء وعندما يزداد عدد السياح يشير ذلك إلى زيادة عدد الفنادق السياحية المطلوبة للإيواء، مع مراعاة رغبات ومتطلبات السائح من حيث الخدمة الفندقية السياحية، فقد لا يكتفي بتهيئة مكان الإيواء وإنما يحتاج إلى أن يكون مكان الإيواء بمواصفات مقبولة وعالية المستوى وهذا يختلف حسب مداخيل السياح، فالبعض يحتاج إلى الإيواء بمتطلبات عادية، والبعض يبحث عن أماكن إيواء بمستويات أعلى، غير أنه وفي جميع المواقع السياحية التي تزخر بها الولاية لا يوجد مثل هذه الفنادق، ويتضح ذلك جليا من خلال الجدول التالي والذي يبين عدد الفنادق في ولاية البويرة و في نهاية سنة 2015 وحسب درجة ومستوى كل منها حسب التصنيف السياحي .

الجدول رقم(02): عدد الفنادق والإسرة حسب التصنيف السياحي في ولاية البويرة لسنة 2015

الفندق	البلدية	طبيعة الملكية (عام – خاص)	النوع	عدد الإسرة	التصنيف
فندق رويال	البويرة	خاص	حضري	110	نجمتين
فندق سوفي	البويرة	خاص	حضري	110	نجمة واحدة
فندق العتيق	البويرة	خاص	حضري	62	نجمة واحدة
فندق تومي	البويرة	خاص	حضري	60	غير مصنف
فندق نجمة	البويرة	خاص	حضري	54	غير مصنف
مركز الوطني للرياضة والتسلية (NSLT)	تكجدة	عام	مركز وطني	500	غير مصنف
فندق الإقامة	البويرة	خاص	حضري	184	غير مصنف
فندق دهية	الأصنام	خاص	فندق الطريق السريع (Motel)	38	غير مصنف
المجموع			**1118**		

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ولاية البويرة

يتضح من خلال الجدول السابق أن ولاية البويرة ورغم ما تزخر به من إمكانيات سياحية معتبرة باعتبار موقعها الجغرافي المتميز ووسطها الطبيعي المتنوع، إلا أن الاستثمار في هذا القطاع يبقى ضئيل جدا، فالولاية تفتقر من حيث الكم والنوع لخدمات فندقية تستوعب الإمكانيات السياحية المتواجدة بالمنطقة، فأغلب هذه الفنادق تم انجازها في السنوات الأخيرة قصد رفع طاقات الاستقبال بالقطاع السياحي حيث تتوفر الولاية على ثمانية فنادق مجهزة بقدرة استيعابية تصل إلى 1118 سرير، منها 500 سرير يوفرها المركز الوطني للرياضة والتسلية بتكجدة، حيث ساهمت هذه المشاريع في خلق أكثر من 250 منصب شغل لفائدة الشباب المتكون في مجال السياحة، كما ترتقب الولاية توسع في عدد الفنادق ببلوغ 1400 سرير في أفاق 2017، حيث هناك 10 مشاريع أخرى لفنادق ودور للصناعة التقليدية قيد الإنجاز بلغ معدل تقدم أشغالها 70% على أن تساهم لدى وضعها حيز التشغيل في خلق 420 منصب شغل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): المشاريع الاستثمارية السياحية في ولاية البويرة لسنة 2015

البلدية	نسبة إنجاز المشروع	المجموع
عين العلوي	%90	**10**
البويرة	%77	
بشلول	%100	
البويرة	%76	
البويرة	%35	
سور الغزلان	%40	
البويرة	%11	
الشرفة	%11	
بئر غبالو	لم ينطلق في الأشغال	
الهاشمية	%95	

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية، ولاية البويرة.

كما شهد القطاع السياحي بالبويرة منذ 2005 تسخير حوالي 23 مليار دينار من أجل تحقيق الانطلاقة المنشودة فيه وذلك من خلال إنجاز حوالي 20 مشروعا من بينها دور ومراكز للصناعة التقليدية بالأخضرية غربا وسور الغزلان جنوبا.
وينتظر القطاع قريبا إنشاء ستة (6) مناطق للتوسع السياحي بهدف بعث النشاط السياحي عبر عديد المواقع على غرار تكجدة وتومليلين1 و2، ومنطقة الريش وحمام كسانة وتالا رنة، حيث أن إنشاء هذه المناطق أمر بالغ الأهمية باعتبار أنها تسمح بتثمين مجمل المواقع الطبيعية السحرية التي ستحتضنها علاوة عن مساهمتها في خلق الشغل والثروة.

ب- **شركات النقل السياحية**: يحتاج السائح إلى خدمات النقل للانتقال من موقع سياحي إلى أخر ومن أجل كسب السياح يجب تهيئة هذه الخدمات وذلك من خلال توفر وسائل النقل حديثة ومريحة ومكيفة، ومثل هذه الشركات غير موجودة حاليا وهي لا يمكن أن تتوفر ما لم يكن هناك تكامل في الخدمة السياحية، أي أن يكون موقع سياحي جذاب ويحتوي على جميع المرافق ويسعى إلى تقديم خدمة سياحية مقبولة ومحفزة، فولاية البويرة لا تحوي مثل هذه الشركات، فشبكة النقل بالولاية تحتوي في المجموع على 66 سيارة أجرة فردية وعلى 217 سيارة أجرة جماعية حضرية، كما تحتوي الولاية على وسائل النقل الجماعية البرية حيث بلغ عدد سيارات الجماعية داخل الولاية وخارجها 568 سيارة أجرة وهي غير مخصصة للسياح بل تسعى إلى تقديم خدمة النقل إلى كافة المستهلكين.

ت- **المطاعم والمقاهي السياحية**: إن المطاعم السياحية بما تقدمه من تقاليد وجودة الأطعمة فيها من حيث النوعية والطهي عامل جذب للسياح، فيشعر السائح بأن حاجته للطعام ممكن تلبيتها وبالنوعية والكمية المطلوبة وفي أجواء مريحة ومثل هذه المطاعم ليست موجودة بالعدد الكافي و بالمقاييس المطلوبة والتي تعتبر عامل جذب للسياح، خاصة مع افتراض أن حركة السياحة ستكون نشطة بعد المجهودات المبذولة من طرف الجهات الوصية، إذ أن مثل هذه المطاعم معدومة في المواقع السياحية، لذلك فإن الاستثمار في المطاعم السياحية واحدة من الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بالنسبة للمستثمرين.

ث- **وكالات السياحة والأسفار**: كما أشرنا سابقا فوكالات السياحة تلعب دورا هاما في تنشيط قطاع السياحة من خلال تنظيم مختلف عمليات السفر و الرحلات و التجوال عبر مختلف المواقع السياحية في المنطقة ، كما تقوم بتنظيم طريقة التنقل عبر وسائل

النقل المختلفة بالإضافة إلى حجز في الفنادق عبر مراكز الإقامة المختلفة مع ضرورة توفير الأمن و الأمان، لذا تعد وكالات السياحة و السفر إحدى وسائل الاتصال التي تقوم بدورها في الإعلان عن السياحة في المنطقة من خلال تسويق مقوماتها السياحية، والجدول التلي يوضح عدد الوكلات السياحية المتواجدة بالولاية لسنة 2015 :

الجدول رقم(04): الوكالات السياحية في ولاية البويرة لسنة 2015

الوكالة	الموقع (البلدية)	طبيعة النشاط
وكالة النجاح للأسفار	البويرة	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
وكالة مام تور	البويرة	مخيمات صيفية، الحجز، تنظيم رحالات
وكالة استكشاف	البويرة	مخيمات صيفية، الحجز، تنظيم رحالات
أسامار تور	البويرة	مخيمات، الحجز، تنظيم رحالات
الوافي تور	البويرة	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
موسي للأسفار	البويرة	وكالة جديدة (مرحلة الإنشاء)
البويرية للأسفار	البويرة	وكالة جديدة (مرحلة الإنشاء)
الميعاد للأسفار	البويرة	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
نورهان تور	سور الغزلان	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
إليان تور	البويرة	وكالة جديدة(مرحلة الإنشاء)
المنورة	الأخضرية	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
الصومام للسياحة والسفر	البويرة	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
ريقان للأسفار	البويرة	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
تكجدة تور	البويرة	الحج، العمرة، الحجز، تنظيم رحالات
الفلاح	الأخضرية	موقفة عن النشاط
مريم ديال تور	الأخضرية	موقفة عن النشاط
المجموع	**16**	

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، ولاية البويرة

ومن خلال الجدول السابق يتضح أنه ورغم العدد المعتبر لوكالاتها السياحية والبالغ عددها 16 وكالة سياحية إلا أنها تبقى بعيدة كل البعد عن تنشيط قطاع السياحة بالولاية، وأغلب هذه الوكالات يكمن نشاطها الرئيسي في تنظيم رحالات الحج والعمرة، كما أن هذه الوكالات تهتم بالسياحة العكسية، أي تنقل السياح الجزائريين إلى مناطق خارج التراب الوطني، وبالتالي فهي لا تهتم بمثل هذه النشاطات والمتعلقة بتنظيم رحالات سياحية في المواقع السياحية المتواجدة بالولاية، كما أنه في سنة 2015 ومن بين 16 وكالة هناك أربع وكالات حديثة النشأة وبالتالي تفتقر للتجربة والخبرة في مجال تنظيم وتقديم خدمات سياحية لاسيما فيما يتعلق بتنظيم الرحالات للمواقع السياحية سالفة الذكر.

خاتمة:

تعد السياحة مربحا لمنتج متنوع يرتكز على مقومات جغرافيا طبيعية واقتصادية وبشرية إضافة إلى رصيد حضاري، ديني وثقافي وانجازات معاصرة، إن نمو السياحة واستدامة مواردها وزيادة عائداتها يفرض توسع وتعميق الاهتمام بهذا القطاع وفقا لأسس ومعايير واضحة ومحددة، وعلى اعتبار المقومات الطبيعية والتاريخية من أهم عوامل الجذب السياحي فالجزائر تزخر بهذه المقومات مما أوجب عليها إجراء تغييرات في القطاع السياحي من أجل تصحيح مسار التنمية بالقطاع انطلاقا من بعث مشاريع استثمارية في القطاع السياحي متنوعة وضمن محور الإستراتيجية الوطنية للسياحة في مختلف ولايات الوطن خاصة تلك التي تحوي مواقع سياحية كولاية البويرة، إلا أن هذه المشاريع تبقى غير كافية لتثمين مجمل المواقع السياحية ومساهمتها في خلق مناصب الشغل والثروة، وتنمية وخلق مجتمعات حضارية.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تنسيق الجهود بين الجهات المعنية بالتنمية السياحية المستدامة.
- ✓ تشجيع الاستثمار من خلال تخطي الصعوبات وترقية ودعم الاستثمار في القطاع السياحي، وتفعيل الإجراءات المتخذة لدعم وترقية الاستثمار السياحي.
- ✓ تشجيع تنويع المنتج السياحي من خلال الاهتمام بأنواع السياحة الأخرى والعمل على تحديد مواقع ذات أولوية للاستثمار السياحي في المحميات الطبيعية بما يكفل المحافظة على سلامة البيئة.
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد والأصول السياحية الحضارية والتاريخية والموروث الثقافي وصياغتها والحفاظ على حاذبيتها واستدامتها.
- ✓ تأسيس منتوجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية) للمرحلة الأولى ثم إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي كمرحلة ثانية.
- ✓ دعم تمويل المشاريع وتحفيز الاستثمارات بتخفيض نسبة الفائدة ما بين 3% و4.5 في نسبة الفوائد المطبقة على القروض البنكية.
- ✓ دعوة وسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني لقيام بدور التعريف والتوعية بأهمية السياحة كمورد اقتصادي.
- ✓ إرساء ثقافة سياحية متينة بين المجتمع بمختلف انتماءاتهم وطبقاتهم.
- ✓ الارتقاء بجودة الخدمات السياحية بما يتوافق والمواصفات الدولية.

الهوامش:

[1]– حاكم محسن، دور الاستثمار السياحي العربي والأجنبي في دعم الاقتصاد العراقي، دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء، المؤتمر العلمي الثالث السياحة في كربلاء الواقع والأفاق، جامعة أهل البيت، العراق.

[2] – أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر، 1999.

[3] – مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 1999، ص39.

[4] – برنجي ايمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك– دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، رسالة ماجستير ، فرع إدارة تسويقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 80-81.

[5] – المرجع السابق، ص ص 87-88.

[6] – هاني حامد دويدار، التشريعات السياحية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2003، ص24.

[7] – عبد العزيز أبو نبعة، دراسات في تسويق الخدمات المتخصصة (منهج تطبيقي)، مؤسسة الوراق، الأردن، 2005، ص155.

[8] – برنجي ايمن، مرجع سبق ذكره، ص 89

[9] – "السياحة في البويرة .. ثراء وإمكانيات ضخمة تنتظر الاهتمام"، مجلة السلام الإلكترونية، تاريخ 2015/09/08 20:58:00 الموقع:. www. Essalamonline.com/ara/pemalink/47667.html.

Integration of economic criticality in the context of FMEA analysis

دمج الأهمية الاقتصادية في سياق تحليل FMEA

Dr. Ennouri Wissem [1]
OLID Laboratory
Higher Institute of Industrial management of Sfax
Sfax, (Tunisia).

Received: 01/09/2024; Accepted : 16/12/2024; Published: 31/12/2024

Abstract

The Failure Mode and Effects Analysis (FMEA) method serves as a prevalent tool for assessing risks and potential failures within various operational activities. Traditionally, risk prioritization hinges on three primary factors: severity (S), occurrence (O), and detection (D), largely disregarding the economic dimension. However, the reality is that risks carry differing economic implications. Recognizing the disparity in economic impact among risks, we advocate for the inclusion of an economic aspect as a fourth parameter in the risk prioritization framework. By incorporating this economic facet alongside the conventional three factors, our modified approach augments the risk priority index computation. This integration serves a vital purpose: to furnish decision-makers with a comprehensive economic perspective on risk significance. By incorporating economic considerations into the prioritization process, we aim to empower decision-makers in industrial enterprises with a more informed basis for effective decision-making. The implementation of our modified FMEA method promises to facilitate the hierarchical classification of risks within industrial enterprises. Through this adapted approach, we aspire to enhance the accuracy and depth of risk assessment, thereby aiding in strategic decision-making processes for improved operational outcomes.

Keywords: Risk management, FMEA, Economic impact, Risk identification, Risk prioritization

ملخص :

تعمل طريقة تحليل نمط الفشل والآثار (FMEA) كأداة سائدة لتقييم المخاطر والفشل المحتمل في مختلف الأنشطة التشغيلية. تقليديا، تعتمد أولوية المخاطر على ثلاثة عوامل أساسية: الشدة (S)، والحدوث (O)، والاكتشاف (D)، مع تجاهل البعد الاقتصادي إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن المخاطر تحمل آثارًا اقتصادية مختلفة. وإدراكًا للتفاوت في التأثير الاقتصادي بين المخاطر، فإننا ندعو إلى إدراج جانب اقتصادي كمعلمة رابعة في إطار تحديد أولويات المخاطر. من خلال دمج هذا الجانب الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع العوامل الثلاثة التقليدية، يعمل نهجنا المعدل على تعزيز حساب مؤشر أولوية المخاطر. يخدم هذا التكامل غرضًا حيويًا: تزويد صناع القرار بمنظور اقتصادي شامل حول أهمية المخاطر. من خلال دمج الاعتبارات الاقتصادية في عملية تحديد الأولويات، نهدف إلى تمكين صناع القرار في المؤسسات الصناعية من أساس أكثر استنارة لاتخاذ القرارات الفعالة. يعد تنفيذ طريقة FMEA المعدلة لدينا بتسهيل التصنيف الهرمي للمخاطر داخل المؤسسات الصناعية. ومن خلال هذا النهج المتكيف، نطمح إلى تعزيز دقة وعمق تقييم المخاطر، وبالتالي المساعدة في عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي لتحسين النتائج التشغيلية.

الكلمات المفتاحية : إدارة المخاطر، تحليل FMEA، التأثير الاقتصادي، تحديد المخاطر، تحديد أولويات المخاطر.

[1]**Author:** Ennouri Wissem, **Email:** wissem.ennouri@hotmail.fr

I. Introduction

The gravity of overlooking the meticulous consideration of risks in the realm of management decisions cannot be overstated. It reverberates across an organization, impacting its financial stability, operational integrity, and reputational standing. Consequently, there exists an imperative need to institute robust risk management processes that permeate the core of decision-making. Over time, risk management has evolved from a rudimentary managerial activity into a sophisticated discipline, because the intricate of modern companies. This evolution has engendered a plethora of risk management methodologies, each tailored to address the multifaceted challenges posed by today's dynamic business environment (Ennouri, 2023). Among the arsenal of risk management methods at one's disposal, the FMEA method has risen to prominence. Its efficacy in systematically identifying and mitigating potential failure points has rendered it indispensable ([1], [2], [3], [4], [5], [6], [7], [8]). Indeed, the FMEA methodology stands as a cornerstone in scientific research, widely employed for risk assessment across diverse fields; we can found more than 535000 research concerning Failure Mode and Effect Analysis in sciencedirect database2. Despite its prevalence, there exists an ongoing drive to enhance and refine this method for example use the fuzzy theory ([6], Ribas et al 2023) Balaraju et al 2019) or even adding a fourth quantity [3]. A notable observation lies in the conspicuous lack of consideration given to the economic impact when prioritizing risks through this approach. This absence overlooks a crucial dimension, as risks inherently vary in their economic ramifications. As such, we attempt to address this limitation, aiming to augment the FMEA framework by integrating the economic aspect into the risk prioritization process. Recognizing this, our initiative delves into a comprehensive restructuring of risk prioritization using the FMEA methodology, imbued with an astute integration of economic dimensions. This approach aims to transcend conventional risk hierarchies by amalgamating financial implications within risk evaluations, thus elevating the precision of risk prioritization. Applied within an industrial enterprise, our method delineates a strategic path forward, where risk mitigation strategies are not only aligned with operational exigencies but are also cognizant of their economic repercussions, ensuring a holistic approach to risk management that resonates throughout the organization's ethos.

II. Background and relatied research

The FMEA methodology has long served as a pivotal tool in various industries, offering a structured approach to identify and mitigate potential risks within operational processes. Its widespread adoption is rooted in its ability to systematically evaluate failure modes, their severities, occurrences, and detection capabilities. We find that this method has been used to assess risks in quite diverse domains, such as: finance (Spasenic at al 2022, Ochrana et al 2015), cybersecurity (Park et al 2023, Hecht and Baum 2019), industry (Aydin et al 2022, Ervural and Ayaz 2023), health and medical (Minguito and Banluta 2023, ElLithy et al 2023), Energy and environment (Ceylan et al 2023, Karatop et al 2020). However, we notice a limitation in considering the economic impact of identified risks. Traditional FMEA models predominantly prioritize risks based on severity, occurrence, and detection without factoring in the economic implications. This criterion creates a substantial gap in the holistic assessment of risks, as not all failures carry an equal economic burden. Acknowledging the

[2] Research realized in science direct web site with « Failure Mode and Effect Analysis» terms on 15/11/2023

significance of the economic dimension in risk prioritization, we try to integrate the economic impact as a crucial parameter within the FMEA framework. This integration aims to elevate the methodology's efficacy by providing decision-makers with a more comprehensive understanding of the financial consequences associated with different failure modes. We focus on devising models that incorporate cost-analysis mechanisms alongside conventional risk assessment factors which allows bridging the gap between conventional risk prioritization and economic feasibility. This step not only enriches the depth of risk assessment but also empowers decision-makers with a more comprehensive basis for informed and economically viable risk management strategies.

III. Methodology

The FMEA method serves as a pivotal tool in prioritizing potential risks by utilizing the Risk Priority Number (RPN), which is derived from the multiplication of three critical factors: Severity (S), Occurrence (O), and Detection (D). This numerical assessment aids decision-makers in discerning whether a risk is negligible or intolerable. However, in practical business scenarios, decision-makers often rely on economic metrics when evaluating these outcomes. Specifically, they base their judgments on the estimated cost of mitigating an intolerable risk in comparison to the potential loss incurred if the risk materializes. Generally, when the projected cost of risk mitigation surpasses the potential loss, decision-makers tend to confront the risk rather than opting for mitigation strategies. This economic perspective significantly influences the ultimate decision-making process within an organization. The traditional FMEA framework might overlook the economic impact of identified risk modes. It doesn't inherently consider the financial consequences associated with each failure, potentially leading to suboptimal resource allocation and decision-making. For this reason, and to address this weakness, we will atempt to enhancement to the traditional FMEA involves integrating an economic criterion as a fourth parameter for risk prioritization. This parameter assesses the potential financial impact of a risk on the organization, considering factors like the cost of downtime, production losses, customer dissatisfaction, legal ramifications, etc. By multiplying the scores of severity, occurrence, detection, and economic impact, a more comprehensive risk prioritization is achieved. This modification allows decision-makers to not only focus on the technical aspects of risk but also consider the financial implications, leading to more informed risk management strategies and resource allocation. By integrating the economic aspect as a fourth parameter, this enhanced FMEA framework enables organizations to make more holistic and strategic decisions in managing risks, considering both technical and financial perspectives. This risk assessment methodology is illustrated in the following figure.

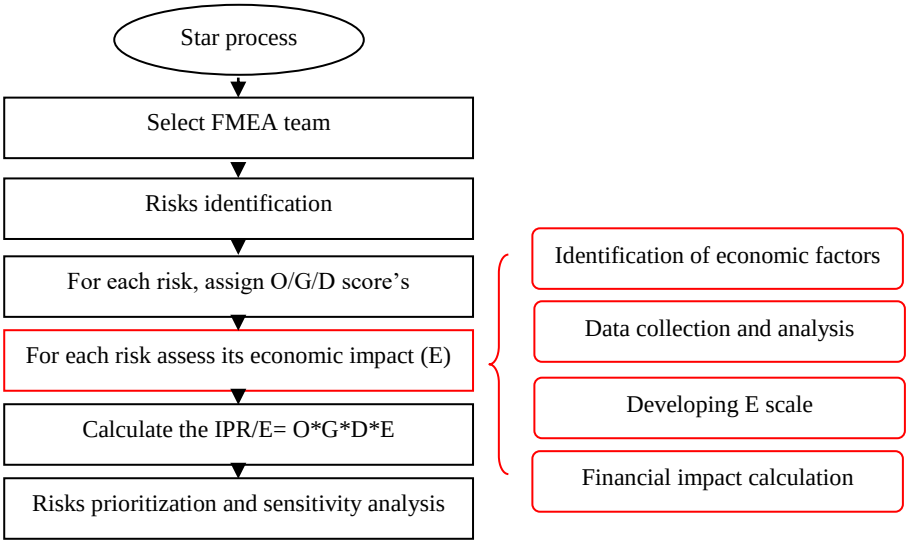

Figure 1: Proposed methodology

Estimating the economic criterion involves a structured approach to quantifying the potential financial impact of identified risks on the organization. This process entails several steps:

- **Identification of relevant economic factors**: Begin by identifying the key economic factors that could be affected by the occurrence of each risk. These may include costs associated with downtime, production losses, and resource allocation for recovery efforts, customer dissatisfaction leading to revenue loss, potential legal liabilities, and any other financial implications specific to the organization or industry.
- **Data collection and analysis**: Gather relevant data to quantify the potential financial impact of each economic factor. This may involve historical data, industry benchmarks, expert opinions, or scenario analysis to assess the range of possible outcomes.
- **Developing a formal scale for evaluating the economic criterion**: involves defining a structured framework that allows for the systematic assessment of the potential financial impact of identified risks.
- **Financial impact calculation**: Once the economic factors and risk probabilities are determined, calculate the potential financial impact of each risk. This can be done by multiplying the estimated cost associated with each economic factor by the probability of occurrence of the risk.
- **Sensitivity analysis**: Conduct sensitivity analysis to understand the impact of variations in assumptions or inputs on the estimated financial impact. This helps in identifying key drivers of financial risk and uncertainties that may affect the accuracy of the estimates.
- **Documentation and reporting**: Document the estimation process, including assumptions made, data sources, calculations, and sensitivity analysis results.

IV. Case study

The Tunisian companies demonstrate a keen awareness of the profound impact that risks can exert on its logistic operations. This cognizance has prompted the initiation of a comprehensive risk management approach that encompasses various stages, each designed to systematically address potential vulnerabilities. The risk management process is composed with 4 steps : Risk identification, Risk assessment, Risk management and Risk monitoring [9], [10]. Within the ambit of this study, our primary focus centers on the initial phases of this risk management framework, specifically the stages dedicated to the identification and prioritization of risks. Our research methodology is characterized by a meticulous and structured approach. It involves the collection of relevant data through comprehensive literature review and on-site data gathering within the Tunisian company. Subsequently, we employ recognized risk assessment techniques, including Failure Mode and Effect Analysis (FMEA) to identify, evaluate, and prioritize the array of risks inherent in the company's. These stages of risk identification and prioritization are integral to the broader risk management process, as they serve as the cornerstone upon which subsequent risk mitigation strategies are formulated and implemented. Initially, we commenced our study by modeling the entire logistics chain and its constituent entities, which encompass suppliers, the company itself, intermediaries, and customers. We delved into available historical data and conducted a series of interviews and brainstorming sessions involving the director, department heads, as well as various strategic intermediaries with whom Globe International Business (GIB) maintains relations. This concerted effort yielded the creation of a Failure Mode and Effects Analysis (FMEA) table. To pinpoint the principal risks lurking within the logistics chain, we pursued an exhaustive exploration of the company's historical records and those of its key partners, coupled with rigorous interviews and brainstorming sessions. Building upon the findings of this intensive phase, we constructed the FMEA table. Within this table, each subsystem of the GIB chain, treated individually in the first column, may be subjected to potential risks as delineated in the second column. Each identified risk carries the potential to trigger effects that could imperil GIB's operations, signifying the attainment of its objectives, as specified in the third column. These effects, in turn, have their possible causes as elucidated in the fourth column, which may or may not be easily detectable, as indicated in the fifth column. Following this stage, we embarked on an in-depth examination of risk severity, effects, and consequences. This examination was conducted in adherence to the evaluation scales chosen by GIB's leadership from a selection of scales provided ([11], [12], [13]). These scales draw inspiration from the scholarly literature on Supply Chain Risk Management (SCRM). Specifically, the management allocated a score for risk severity (G) based on its effects, another for its historical occurrence (O), and yet another for its detectability based on its causes (D). This comprehensive assessment resulted in Risk Priority Indices (RPN), representing the multiplicative outcome of G*O*D. These RPN values assist us in categorizing and prioritizing the identified risks. In the following Table 3, we present the outcomes of implementing the FMEA method within the GIB chain. A comprehensive breakdown of the scales used to assign scores for D, O, and G is provided in Table 1. After applying the classic Failure Modes and Effects Analysis (FMEA) method, we proceeded to assess the economic criterion associated with each identified risk (Table 4). Building upon an internally developed scale tailored to gauge this criterion Table 2, we assigned a relative score

to each risk. Subsequently, we computed the revised criticality of each risk by integrating this economic dimension into our analysis. This comprehensive approach enabled us to not only prioritize risks based on their technical implications but also to account for their potential financial impact, thereby enhancing our decision-making process and risk management strategy.

Tableau 1: Scales of D,O and S

Occurrence (O)	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
	Nearly impossible						Risk almost inevitable			
Servity (G)	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
	No effect						Hazardous effect			
Detectability (D)	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
	Almost certain						Absolute uncertainly			

We have chosen the ratio of potential loss to social capital as a key indicator of risk severity. This decision stems from its ability to provide a comprehensive assessment of the potential impact of risks on the financial health and stability of the companies. By calculating this ratio, we aim to gauge the magnitude of potential losses relative to the available social capital, thereby offering insights into the company's resilience to adverse events. This indicator encapsulates the essence of risk management by highlighting the proportionality between potential loss exposure and the resources at the company's disposal to mitigate such risks. Additionally, this ratio allows for a standardized comparison across risks, facilitating a meaningful analysis of risk management practices and vulnerabilities. This creates a graded scale from 1 to 10 to assess the level of risk based on the ratio (potential loss / social capital), where higher scores indicate higher levels of risk.

Intervals:
Less than 0.1:1
0.1 - 0.14: 2
0.15 - 0.19: 3
0.2 - 0.24: 4
0.25-0.29: 5
0.30-0.34: 6
0.35-0.39: 7
0.40-0.44: 8.
0.45 - 0.49: 9
0.5 and above: 10

Table 2: Classical FMEA application

Entity	Risks	Possible Effects	Possible Causes	Detection Measures	G	O	D	RPN	Rank
Suppliers	Decrease in Business Relations	Stockout, contract termination, production halt	Innovation, competition	Quantity delivered, trade fairs, benchmarking, collaboration	5	3	4	60	6
	Loss of Competitiveness	Quantity shortage, quality deterioration, price increase	Innovation, competition	Technological watch	6	3	4	72	3
	Quantity, quality, and delivery issues	Stockout, production problems	Human error, transportation issues	Quality control, traceability system	4	4	5	80	2
	Bankruptcy of specific material supplier	Contract cancellation, stockout, production halt	Economic conditions, financial loss	Supplier monitoring	9	2	3	54	7
	Bankruptcy of ordinary material supplier	Stockout, contract cancellation	Financial loss, economic conditions	Supplier monitoring	2	2	3	12	16
GIB	Machine breakdown or technical issues	Extra costs, production halt, commitment breach	Human error, poor maintenance	Maintenance reports, employee training	7	4	5	140	1
	Human error	Production halt, commitment breach	Stress, low motivation	Training, complaints reports	6	4	3	72	3
	Non-compliance with the designed model	Financial loss	Human error	Programming control	9	2	1	18	13
Carriers	Human error	Accidents, damage, commitment breach	Stress, workload, misinformation	Specifications, contract clauses	4	3	3	36	11
	Technical problems	Damage, commitment breach	Maintenance, loading conditions	Contract clauses, specifications	3	4	6	72	3
	Non-compliance with deadlines	Stockout, production problems, delay	Human error, misinfomation	Traceability system	7	2	3	42	9
Clients	Contract cancellation	Financial loss, financial imbalance	Deadline non-compliance, economic crisis	Economic monitoring	8	2	3	48	8
	Quality complaints	Penalties, brand image deterioration	Poor execution, model non-compliance	After-sales service, staff training	5	3	2	30	12
Extended Environment	Political instability	Financial loss, commitment breach, production halt	Political crisis, strikes	Political monitoring	2	1	8	16	14
	Exchange rate fluctuations	Increased purchase prices, decreased profit margins	Monetary policy, political crisis, central bank decisions	Central bank reports	2	4	2	16	14
	Pollution	Penalties	Materials used, production processes, project execution	Environmental monitoring	2	5	4	40	10

Tableau 3 : New FMEA application

Entity	Risks	Possible Effects	Possible Causes	Detection Measures	G	O	D	E	RPN	Rank
Suppliers	Decrease in Business Relations	Stockout, contract termination, production halt	Innovation, competition	Quantity delivered, trade fairs, benchmarking, collaboration	5	3	4	5	300	4
	Loss of Competitiveness	Quantity shortage, quality deterioration, price increase	Innovation, competition	Technological watch	6	3	4	2	144	6
	Quantity, quality, and delivery issues	Stockout, production problems	Human error, transportation issues	Quality control, traceability system	4	4	5	6	480	2
	Bankruptcy of specific material supplier	Contract cancellation, stockout, production halt	Economic conditions, financial loss	Supplier monitoring	9	2	3	4	216	5
	Bankruptcy of ordinary material supplier	Stockout, contract cancellation	Financial loss, economic conditions	Supplier monitoring	2	2	3	2	24	15
GIB	Machine breakdown or technical issues	Extra costs, production halt, commitment breach	Human error, poor maintenance	Maintenance reports, employee training	7	4	5	7	980	1
	Human error	Production halt, commitment breach	Stress, low motivation	Training, complaints reports	6	4	3	2	144	6
	Non-compliance with the designed model	Financial loss	Human error	Programming control	9	2	1	1	18	16
Carriers	Human error	Accidents, damage, commitment breach	Stress, workload, misinformation	Specifications, contract clauses	4	3	3	1	36	14
	Technical problems	Damage, commitment breach	Maintenance, loading conditions	Contract clauses, specifications	3	4	6	2	144	6
	Non-compliance with deadlines	Stockout, production problems, delay	Human error, misinformation	Traceability system	7	2	3	2	84	11
Clients	Contract cancellation	Financial loss, financial imbalance	Deadline non-compliance, economic crisis	Economic monitoring	8	2	3	8	384	3
	Quality complaints	Penalties, brand image deterioration	Poor execution, model non-compliance	After-sales service, staff training	5	3	2	4	120	10
Extended Environment	Political instability	Financial loss, commitment breach, production halt	Political crisis, strikes	Political monitoring	2	1	8	8	128	9
	Exchange rate fluctuations	Increased purchase prices, decreased profit margins	Monetary policy, political crisis, central bank decisions	Central bank reports	2	4	2	3	48	12
	Pollution	Penalties	Materials used, production processes, project execution	Environmental monitoring	2	5	4	1	40	13

V. Discussion

In comparing the outcomes of the classic Failure Modes and Effects Analysis (FMEA) and the enhanced version integrating economic criteria, several notable distinctions emerge. The classic FMEA primarily focuses on identifying failure modes, assessing their severity, occurrence probability, and detection capability to determine the risk priority number (RPN). This approach is invaluable for prioritizing technical risks based on their potential impact on product quality or safety. However, the addition of economic criteria in the latter approach introduces a more comprehensive perspective. By evaluating the economic implications associated with each identified risk, such as potential cost of failure, downtime, or market impact, organizations can make more informed decisions. This augmented methodology allows for a deeper understanding of the true risk landscape, going beyond technical considerations to encompass financial ramifications. Moreover, integrating economic criteria into the analysis enables organizations to prioritize mitigation efforts more effectively. Risks with significant economic consequences may warrant more immediate attention and resource allocation compared to those with primarily technical implications but lesser financial impact. This targeted approach enhances resource utilization and risk management efficacy. Furthermore, considering economic criteria fosters alignment between technical teams and business stakeholders. It facilitates communication by translating technical risk assessments into financial terms, enabling more meaningful discussions about risk tolerance, investment priorities, and strategic decision-making. In essence, while the classic FMEA remains a fundamental tool for identifying and prioritizing technical risks, integrating economic criteria enhances its utility by providing a more holistic view of risk. By considering both technical and financial dimensions, organizations can better anticipate and mitigate potential challenges, ultimately fostering more resilient and sustainable operations. In comparing the outcomes of the classic Failure Modes and Effects Analysis (FMEA) and the enhanced version integrating economic criteria, several notable distinctions emerge. The classic FMEA primarily focuses on identifying failure modes, assessing their severity, occurrence probability, and detection capability to determine the risk priority number (RPN). This approach is invaluable for prioritizing technical risks based on their potential impact on product quality or safety. However, the addition of economic criteria in the latter approach introduces a more comprehensive perspective. By evaluating the economic implications associated with each identified risk, such as potential cost of failure, downtime, or market impact, organizations can make more informed decisions. This augmented methodology allows for a deeper understanding of the true risk landscape, going beyond technical considerations to encompass financial ramifications. Moreover, integrating economic criteria into the analysis enables organizations to prioritize mitigation efforts more effectively. Risks with significant economic consequences may warrant more immediate attention and resource allocation compared to those with primarily technical implications but lesser financial impact. This targeted approach enhances resource utilization and risk management efficacy. Furthermore, considering economic criteria fosters alignment between technical teams and business stakeholders. It facilitates communication by translating technical risk assessments into financial terms, enabling more meaningful discussions about risk tolerance, investment priorities, and strategic decision-making. In essence, while the classic FMEA remains a fundamental tool for identifying and prioritizing technical risks, integrating economic criteria

enhances its utility by providing a more holistic view of risk. By considering both technical and financial dimensions, organizations can better anticipate and mitigate potential challenges, ultimately fostering more resilient and sustainable operations.

The risk prioritization phase in the FMEA method can benefit significantly from the incorporation of multi-criteria decision support techniques like the Analytic Hierarchy Process (AHP) or the Delphi method. These methods introduce a structured and comprehensive way to consider various criteria and expert insights, enhancing the precision of risk assessment. Furthermore, to establish a truly robust risk management process, it is imperative to introduce methods that align with the stochastic approach.

VI. Conclusion

The integration of an economic criterion as a fourth dimension in the AMDEC analysis represents a significant advancement in the field of risk management within supply chains. By incorporating economic considerations alongside technical, functional, and operational factors, this expanded framework offers a more comprehensive understanding of risk and its potential impacts on organizational performance. Through our research, we have demonstrated the feasibility and value of this approach, showcasing its ability to enhance decision-making processes by providing stakeholders with a holistic view of risk. Furthermore, the inclusion of economic criteria facilitates the prioritization of risk mitigation efforts based not only on technical severity but also on the potential financial consequences, aligning risk management strategies more closely with organizational objectives and resource allocation. As we move forward, it is essential to continue refining and validating this integrated approach, ensuring its applicability across diverse industries and contexts. By leveraging the synergies between technical, functional, operational, and economic dimensions, we can foster more resilient and adaptive supply chains capable of navigating the complexities of today’s global business environment.

References:

[1] Liu P., Wu Y., Li Y., Wu X., (2023), "An improved FMEA method based on the expert trust network for maritime transportation risk management", Expert Systems with Applications 238, Part A, 121705.

[2] Dong S., Xu L., Zhang H., Cen L., (2023), "Risk assessment of bolt-gasket-flange connection (BGFC) failures at hydrogen transfer stations based on improved FMEA", International Journal of Hydrogen Energy, ARTICLE IN PRESS.

[3] Salah B., Alnahhal M., Ali M., (2023), "Risk prioritization using a modified FMEA analysis in industry 4.0", Journal of Engineering Research, Article in Press.

[4] Ervural B., Ayaz HI., (2023), "A fully data-driven FMEA framework for risk assessment on manufacturing processes using a hybrid approach", Engineering Failure Analysis 152, 107525.

[5] ElLithy MH., Alsamani O., Salah H., Opinion FB., Abdelghani LS., (2023), "Challenges experienced during pharmacy automation and robotics implementation in JCI accredited hospital in the Arabian Gulf area: FMEA analysis-qualitative approach", Saudi Pharmaceutical Journal 31, Issue 9, 101725.

[6] Gokus S., and Arslan O., (2023), "A quantitative dynamic risk assessment for ship operation using the fuzzy FMEA: The case of ship berthing/unberthing operation", Ocean Engineering 287, Part 1, 115548.

[7] Minguito G., and Banluta J., (2023), "Risk management in humanitarian supply chain based on FMEA and grey relational analysis", Socio-Economic Planning Sciences 87, Part B, 101551.
[8] Yu Y., Yang J., Wu S., (2023), "A novel FMEA approach for submarine pipeline risk analysis based on IVIFRN and ExpTODIM-PROMETHEE-II", Applied Soft Computing 136, 110065.
[9] Ennouri W., (2015), « Risk management applying FMEA-STEG case study», Polish Journal of Management Studies (11), 56-67.
[10] Ennouri W., (2013), « Risk management: New literature review », Polish Journal of Management Studies (8), 288-297.
[11] Ennouri W., Frikha A., Chabchoub H., (2013), "Risks management in Tunisian industry: case study", Proceedings of the IEEE International Conference on Advanced Logistics and Transport, ICALT'2013, 978-1-4799-0313-9/13/$31.00 ©2013 IEEE, pp 375 - 381.
[12] Kim KO., Zuo MJ., (2018), "General model for the risk priority number in failure mode and effects analysis" , Reliability Engineering & System Safety 169, 321-329.
[13] Subriadi AP., Najwa NF., (2020), " The consistency analysis of failure mode and effect analysis (FMEA) in information technology risk assessment", Heliyon 6, e03161.

Global Financial Crisis: Causes and Implications

الأزمة المالية العالمية: الأسباب والآثار

Dr. Sobaihi Nawal [1]

University of Bouira (Algeria),

Received :29/12/2024 ; Accepted :30/12/2024 ; Published :31/12/2024

Abstract:

In the early years of the century, with the huge upsurge in the value of assets in the world - especially real estate - liquidity was a problem for banks and financial institutions. That is, they had huge surpluses of liquidity that they could not find investment outlets for, and because real estate seemed to be a safe haven for investment, a large amount of that liquidity went to the real estate sector. Then came the collapse of real estate prices in America, followed by Spain, Ireland, Britain and others. All the investment tricks to hide bad real estate loans were exposed. Some financial sources estimated mortgage losses at about "300" billion dollars in America alone, and "550" billion dollars in other countries of the world! So countries, especially the rich ones, began pumping billions of dollars into the financial markets to support the market and provide liquidity to move the economy, and thus a credit crunch crisis arose, which all attempts to pump money or governments buying some collapsed institutions did not succeed in completely eliminating.

Key words: Global financial crisis, Financial institutions, Mortgage, Algerian economy.

ملخص:

في سنوات مطلع القرن، ومع الغليان الهائل في قيمة الأصول في العالم . وفي مقدمتها العقارات .كانت السيولة مشكلة لدى البنوك والمؤسسات المالية. بمعنى أن لديها فوائض هائلة من السيولة لا تجد منافذ استثمارية لها، ولأن العقار يبدو ملاذا آمنا للاستثمار اتجه قدر كبير من تلك السيولة إلى قطاع العقارات. ثم جاء انهيار أسعار العقار في أمريكا، وبعدها اسبانيا وايرلندا وبريطانيا وغيرها. وانكشفت كل الحيل الاستثمارية لإخفاء القروض العقارية الرديئة. لقد قدَّرت بعض المصادر المالية خسائر الرهن العقاري بنحو "300" مليار دولار في أمريكا وحدها، و"550" مليار دولار في دول العالم الأخرى! فبدأت الدول، وبخاصة الغنية، تضخ الأموال بالمليارات إلى الأسواق المالية لإسناد السوق وتوفير السيولة لتحريك عملية الاقتصاد، وهكذا نشأت أزمة الانكماش الائتماني، والتي لم تفلح كل محاولات ضخ الأموال ولا شراء الحكومات لبعض المؤسسات المنهارة في القضاء عليها تماما.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية ، المؤسسات المالية ، الرهن العقاري، الاقتصاد الجزائري.

Introduction:

The roots of the current crisis in the global financial sector date back about three decades, with the development of the service sector at the expense of traditional sectors of the economy such as trade, industry and agriculture. However, before digging into the past, as important as it is to understanding what is going on and anticipating what is coming, we must first try to understand this crisis.

In the early years of the century, with the huge boil in the value of assets in the world - foremost among them real estate - liquidity was a problem for banks and financial institutions. In the sense that it has huge surpluses of liquidity that do not find investment outlets for it, and because the property seems to be a safe haven for investment, much of that liquidity has gone to the real estate sector.

[1] Author Sent: Nawal Sabahi, Email: n.sobaihi@univ-bouira.dz

Two or three years ago, a media outlet did not abandon ads about mortgage brokers offering you the best interest rates without the need for any guarantees. There were even specific announcements for those with a bad credit history (i.e. doubtful of paying their debts), and how they could get loans. These brokers are only interested in getting the commission, as it is the bank that will eventually lend. Consequently, the volume of these "bad" real estate debts increased in a way that banks began to feel that it was necessary to resolve rather than keep them on their books. Here comes the role of investment banks (which were the first to collapse in the crisis) that accumulate those debts and securitize them through debt bonds secured by mortgages. With the skill of the senior investment officials of these banks, bonds are issued in categories.

Then came the collapse of real estate prices in America, followed by Spain, Ireland, Britain and others. All investment tricks have been exposed to hide bad mortgages, and there are many banks in the world in trouble, either as a result of financing those loans or buying the mortgaged debt securities. The situation has begun to worsen as a result of lack of confidence, because banks have stopped lending to each other, and borrowing from secondary markets has become very difficult for fear of exposure to unexpected risks.

The G20 Summit was held in London on the second Thursday of April 2009 in an attempt to get out of this suffocating crisis. The global economic crisis has worsened since the Washington summit in November, convened by the leaders of the 20 countries that account for 90% of global economic output and 80% of global trade and comprise two-thirds of the Earth's population.

This crisis, which is now ravaging the world, is not the first of its kind. There was a major crisis in 1929 called the Great Depression. One of the most famous crises of the capitalist system occurred in the last week of October 1997, where there was a sharp drop in stock prices in major financial markets, starting in Hong Kong and moving to Japan, then to Europe, and the decline from one country to another with the cascade of sunrise in each of them. This crisis was preceded by what was happening in Southeast Asia of the deterioration in the exchange rates of its countries and the decline in the prices of its companies. A number of banks and companies supervised the destruction from Thailand to the Philippines, Malaysia and Indonesia, then the crisis spread like infection to South Korea and Taiwan in North Asia. In these days, the mortgage crisis has interacted, and loans have expanded, and borrowers have been unable to repay, so the largest banks and financial institutions in America have almost gone bankrupt, and because of the intensity of advertising for the mortgage market in America, and the expected abundant profits according to the advertising industry, international banks and financial markets have accelerated to invest in this market, and thus the bankruptcy of American banks and financial institutions has been reflected in the world.

Some financial sources have estimated mortgage losses at about $300 billion in America alone, and $550 billion in other countries of the world! Countries, especially the rich, began pumping billions of dollars into financial markets to support the market and provide liquidity to move the economy, and some even intervened directly to the extent of nationalization of some banks, as happened in Britain. What happened recently in the severe and ongoing mortgage crisis is evidence of the corruption of the capitalist economic system, as thousands of families found themselves on the street after losing their homes that went to usurious institutions.

Thus a credit deflation crisis arose, which neither the attempts to pump money nor the purchase of some collapsed institutions by governments managed to eliminate completely, and which some economists defined as: “ **sudden disruption of the economic balance in one or several countries. In particular, it refers to the disruption caused by the imbalance between financial assets and real assets**.” Algeria's economy is not excluded from the rule, as it deals more with oil exports whose prices have been affected by the crisis, and therefore the following problem can be raised:

- **What are the causes and effects of the global financial crisis with the Algerian economy?**

To answer this problem, we will try to address the following points in the intervention:
First: What is the financial crisis, its most important stages.
Second: The roots of the financial crisis.
Third: The main manifestations of the financial crisis.
Fourth: The repercussions of the financial crisis on the economy of developing countries and the Algerian economy.

First: What is the financial crisis

The beginning of the new crisis began with the announcement by a giant financial institution, Lehman Brothers, of its preventive bankruptcy, and this was a dangerous symbolic beginning, because this ancient institution was one of the few companies that survived the massacre of the Great Depression in 1929, and is considered one of the oldest American financial institutions, founded in the nineteenth century. But what is this crisis? Is it caused by the disruption of the real estate market or the separation of the financial economy from the real economy?

There are many definitions or explanations that have been provided in order to clarify the concept of the current financial crisis. Among these definitions, we find the following definition: "A **financial crisis is a situation that affects the stock markets and credit markets of a specific country or group of countries. Its seriousness lies in its effects on the economy, which in turn causes an economic crisis and then an economic downturn that is usually accompanied by a decline in loans, liquidity and monetary crises, a decline in investment, and a state of panic and anxiety in the financial markets**. [1,....,]

Youssef Abu Farah defines it as a financial crisis that occurred due to a cumulative set of reasons, the latest of which was the reality of mortgage loans in the United States of America, in the summer of 2007, where cases of default on mortgage payments Mortgage Defaults increased very significantly, as well as cases of foreclosures Foreclosures due to the inability of borrowers in the United States to pay mortgage payments for their homes, and these things were indications that the mortgage loan market has entered into a real crisis. In light of the increase in defaults and the increase in foreclosures, housing prices have tended to decline rapidly and sharply, and this decline in prices has led to very large losses (estimated at trillions of dollars, where one trillion = one thousand billion) in the wealth of housing in the United States of America.

The global financial crisis has led to a sudden halt in the granting of loans, including lending operations between banking institutions Interbank Credit Market This sudden halt in lending has had substantial negative effects, which led to the collapse of Collapse a lot of institutions, and led to a decline in economic growth rates and increasing unemployment rates and entering a recession.

One of the reasons why this current global financial crisis is so unpredictable is that it has come on the heels of seven years of high economic growth (especially in the US), and some analysts had expected a slowdown in emerging market economies. [(2)]

The most important stages of the global financial crisis:

The global financial crisis has passed through several stages, which we summarize in the following: [(3)]

- February 2007: The United States is witnessing a significant rise in the inability of borrowers to pay mortgage loans, which led to the first bankruptcies of specialized banking institutions.

June 2007: American investment bank Bear Stearns, the first major bank to suffer mortgage loan losses.

August 2007: The European Central Bank pumps 94.8 billion euros of liquidity, the US Federal Treasury pumps 24 billion dollars, and many other banks, such as the Bank of Japan and the Swiss National Bank, intervened in the process.

- September 2007: The Bank of England grants an emergency loan to Nothern Rock Bank to avoid bankruptcy, which was then nationalized.
- October 2007: Swiss bank UBS announces a decrease in the value of its assets by 4 billion francs.

January 2008: The U.S. Federal Reserve cuts its key interest rate by three-quarters, to 3.50%, a measure experts described as exceptionally far-reaching.

March 2008: The US Federal Treasury says it is prepared to provide up to $200 billion to a limited group of large banks.

March 2008: US banking giant JP Morgan Chase announces its purchase of struggling bank Bear Stearns, a process that has received financial support from the US Federal Treasury.

July 2008: Pressure intensifies on the American institutions Freddie Mac and Fannie Mae, which specialize in refinancing mortgages, and the US Treasury announces a plan to save the real estate sector.

September 15, 2008: Business bank Lehman Brothers admits bankruptcy, while American bank Bank of America announces the purchase of a Wall Street business bank, Merrill Lynch.

September 16, 2008: The Federal Reserve and the US government secure the world's largest insurance group, IG, which is threatened with bankruptcy, by granting it $85 billion in financial assistance in exchange for owning 9.79% of its capital.

- The American mortgage crisis continues to have consequences on the global economy, as it has affected various economic sectors in the United States and Europe and led to financial losses that are difficult to count.
- It also closed First Heritage Bank with its three branches. The assets of the two banks owned by First National Bank Holding were sold to branches of Bank of Omaha, and the banks' assets reached $3.6 billion at the end of July, down from $4.1 billion six months ago.

Chovia Corp. reported record quarterly losses of $8.86 billion.

In Britain, the British Northern Rock Bank for Real Estate Finance was nationalized and more than 2,000 employees were laid off as part of the British government's efforts to get the bank out of its severe crisis and huge losses as a result of that crisis.

The British Royal Bank of Scotland (RBS) announced losses of 691 million pounds ($1.35 billion).

In Germany, Commerzbank, the second largest German bank, decided to cut 9,000 jobs as part of the purchase of its rival Dresdner Bank. The deal was valued at $14.5 billion, in what is described as the largest restructuring of the German banking sector in more than seven years.

The door remains open to further repercussions of the mortgage crisis on the world markets without exception. IMF chief Dominique Strauss predicted more trouble, and former US Treasury Secretary Robert Rubin called it the worst crisis the global economy has experienced since the Great Depression of the 1930s.

Second: The roots of the financial crisis.

During the era of neoliberal globalization that began in the 1970s, the major capitalist centers, especially the United States, went through a process of "deindustrialization", according to which Western capitalism moved from reliance on local-nationalist markets to the current form of globalization, by transferring polluting heavy industries to China, India and others.

This was accompanied by the "liberalization" of financial markets and the deregulation of all their restrictions, which led to a mass migration of capitalists to Asian markets, and also to a new international division of labor, and it is related to advanced technology, research and

development, and private goods such as financial services in capital centers and traditional industrial processes in the peripheries.

This development led not only to the creation of large-scale unemployment in the West, but also to a massive expansion of financial markets that were rapidly globalized. The financial sector in Britain, for example, became responsible for half of economic growth, as well as the real-estate financial sector in America until 2006. Both sectors relied entirely on speculation and not on the real economy.

The crisis began after the increasing concern of dealers in the financial markets about the conditions in the credit markets in the world, which analysts attributed mostly to the problems experienced by the American real estate lending market known as "SAP Prime", which deals with those wishing to live, without requiring the borrower to have a strong financial record, which contributed to the deterioration of stock prices significantly during the past period. The shares of the banking sector, specifically UBS, HSBC, and Barclays banks, were the locomotive of the collapse in stock prices, as they were the most affected during the crisis, which drew the attention of financial analysts who explained that investors in the stock exchange do not know which banks are vulnerable to real estate credit problems and the extent of their potential losses, so everyone began to sell hysterically.

In this regard, about 70 American mortgage companies have suspended their operations and declared bankruptcy, or have been offered for sale since the beginning of 2006. Country Financial stated that the difficulties of the mortgage market have become a serious threat to their profits and financial situation. Finally, Home Mortgage Investment Company announced its bankruptcy, and the quarterly revenues of Toll Brothers Real Estate Company decreased, and Home Depot, which operates in the real estate field, announced that it expects its profits to decline as well due to the decline in the residential real estate market.

Despite all the measures, this did not prevent the spread of the crisis globally, which manifested itself in the decline of financial markets in Thailand, Malaysia, Hong Kong, Indonesia, Korea, Singapore and Taiwan. The decline of China's market was less than that of its Asian counterparts, as banks in China announced that they do not have investments related to US mortgage problems. In Europe, financial analysts described the crisis there as a serious crisis that threatens the European financial system, but it is not catastrophic. The markets of Sweden, the Netherlands, Norway, Belgium, Austria, Denmark and Finland have fallen, and the British Financial Times Index, the German Dax, the French CAC 40, the British Vosti, the Italian Maple and the broader Topix, which recorded its lowest point since November 2006, and the Japanese Nikkei index, which closed at its lowest rate, have declined. [4]

The occurrence of this financial crisis is due to different reasons,which led to the confluence of these reasons to the global financial institutions in a large spiral, and some of these reasons contributed directly, and others indirectly, the most important of which the following: [(5)]

- **Consecutive and accumulated borrowing and the growing volume of debt**: In addition to the large volume of US government debt, the volume of individual debt in the United States of America has reached more than $9 trillion, and most of these individual debts are real estate debt (these real estate debts amounted to about $6.6 trillion). In addition to government debt and individual debt, corporate debt has also grown, reaching about $18.4 trillion. (Herrmann-Pornupatham-Vichitsarawong, 2008) confirms that the volume of mortgages granted with mortgages has increased (especially from American financial institutions), which have been granted at variable interest rates, rising in light of the Central Bank's increase in interest rates. Many of these mortgages have been granted, without obtaining sufficient guarantees, and large numbers of customers have been encouraged to borrow real estate in light of the available facilities, noting that interest rates were low, appropriate and encouraging to borrow, and the volume of these loans has increased, and customers have obtained these loans either for the purpose of housing, for long-term investments, for speculative purposes, or otherwise. (Uludag, 2008) believes that in order for banks to benefit increasingly from these loans, they have tended to

convert the loans granted into bonds that are traded in financial markets (securitization operations) through selling to securitization companies. Investors who bought these bonds, mortgaged them with banks to obtain new loans, which they may use to buy more of these bonds. The use of loans - debts - has been repeated to secure them for more loans, and these operations have led to a significant increase in the gap between the financial economy and the real economy. The purchase of bonds has increased in light of the tendency of banks to strengthen the position of bonds, by insuring these bonds with insurance companies, and the customer (the holder of the bond) bears the insurance fees in exchange for protection against the bankruptcy of the bank or the bankruptcy of the landlord (the house, for example).

- **Granting mortgages with high risks:** (Liu-Rizzi, 2008) indicates that the real estate markets in the United States of America witnessed a great boom during the years 2001-2006, and this great boom was one of the fundamental reasons that encouraged banks and other financial institutions to grant mortgages with high degrees of risk, and without obtaining sufficient guarantees for repayment, and its motivation was to obtain interest at high rates (earning profits). Mun, 2008) confirms that real estate lending operations have grown and increased until they reached very large amounts at the level of the American real estate market. At the end of 2006, the value of these mortgages amounted to about $700 billion.
- The **dominance of distrust in the markets:** (Lim, 2008) believes that the negative financial repercussions, poor financial performance, uselessness, inefficiency and effectiveness of modern financial instruments have pushed towards distrust in the markets, and depositors have tended heavily towards withdrawing their deposits from banks, and this has led to severe negative repercussions on the liquidity of banks, and central banks' interventions have not succeeded in addressing this effectively. (Shore-Manwani, 2009) confirms that the bankruptcy of Lehman Brothers has deepened the intensity of mistrust, and its bankruptcy was a great shock to investors, and made their confidence shake in the financial and economic system, and in the government role. They believed that the US government would not allow the bankruptcy of an important bank such as this bank, and this matter (the failure to bail out Lehman Brothers) may have been one of the fundamental strategic mistakes that entrenched and deepened the severity of the global financial crisis. It should be noted that Lehman Brothers Bank went bankrupt after its share value fell to more than 90% and its losses amounted to about seven billion dollars.
- The **huge uncontrolled financial expansion in the issuance of financial assets:** The banking sectors have played a major role in the huge expansion in the issuance of various types of diversified financial assets, in increasing the volume of financial assets in circulation, and in establishing confidence in these assets. Markowitz, 2009) indicates that with the increasing expansion in the issuance of various types of diversified financial assets, the gap between the financial economy and the real economy has increased, and business has become conducted in financial markets away from the actual reality expressed by the real economy. Financial institutions have continued to issue financial assets far more than the need and burden of the real economy. (Horton, 2009) confirms that this expansion in the issuance of financial assets has led to a very large expansion in the number of debtors, and this has increased the risk of non-payment for reasons related to the circumstances of these debtors. There are a number of reasons that have helped financial institutions expand the issuance of financial assets, the most important of which are:

(a) A significant increase in the volume of indebtedness.

(b) Inactive control over intermediary financial institutions and over new financial instruments.

(c) Greed that led to the concentration of risks in one sector (real estate markets sector). The greed that dominated

The behavior of the administrations of financial institutions has led to the expansion of the issuance of financial assets, and this greed can be explained by focusing on

Some practices, such as the lack of attention of the departments of financial institutions to the great risks resulting from the huge expansion of operations

Lending, improper use of financial derivatives.

- The **domination of markets by an immoral culture:** One of the most important criticisms directed at the capitalist system is that this system does not give sufficient attention to the moral dimension. The capitalist system believes that the market is an arena for conflict and competition that is not governed by clear rules or restrictions with an advanced horizon. Rather, its focus is on the freedom and liberalization of trade, and this leads to the survival of the strongest companies and organizations in the markets, and enhances the domination of forces over the weak. (Park, and Lee, 2009) indicates that this unethical culture has pushed institutions operating in the markets to run after maximizing profits, and they have resorted to manipulating and falsifying the numbers to give a cosmetic image of these institutions away from the real reality of the market economy.
- The **negative role of the media:** The positive and active role that the media should play and play is to put the public interest at the top of priorities, and to build an integrated system of awareness that ensures the preservation of the interests of all parties in the markets, and in a way that does not promote any negative culture or wrong behaviors in these markets. (Pauly, 2008) believes that in light of the intertwining of interests , the media did not focus on highlighting the essential indicators that predict and foreshadow a major crisis to come, but rather focused on beautifying the image of business institutions in the market. This behavior of the media had a real role in the nature of the global financial crisis, and after the crisis erupted, there were calls and calls in the media about the emergence of a serious financial crisis.
- **Corruption:** (Partnoy, 2009) and (Markowitz, 2009) emphasize that one of the reasons behind this crisis is corruption, and this corruption occurred at different levels, including at the level of companies, and some of them are at the level of some government institutions. The main role of government institutions is to preserve the public interest, but some corrupt groups in some government institutions in capitalist countries were working to achieve the interests of some groups at the expense of the public interest, and with the aggravation and increase of this phenomenon, especially in the field of financial markets and institutions, it has clearly contributed as one of the causes of the current global financial crisis.
- The **policies of the International Monetary Fund:** The policies pursued by the International Monetary Fund over decades were one of the reasons that contributed to the deterioration of the economies of many countries (especially in Asia and Africa), and (Taylor, 2009) believes that these policies have contributed directly or indirectly to the financial and economic deterioration globally, and contributed to the outbreak of this financial crisis. It is strange that despite the negative role played by the policies of the International Monetary Fund, decisions have been issued to increase the resources of this fund by about $500 billion in order to help it face the crisis (the decisions of the London Summit), and many researchers expect that this institution will not play its strategic and effective role in facing this crisis despite the support and increase of its financial resources.

Third: The main manifestations of the financial crisis.

As a result of the multiple causes of the global financial crisis, its manifestations have varied, and the following are the most important features and manifestations of this crisis: [6]

- **Expansionary economic policies:** (Partnoy, 2009) indicates that after the occurrence of the Dotcom Bubble web companies in 2000, and after the attacks of September 11, 2001, the United States of America and most other advanced economies have stabilized in a

phase of expansionary economic policies that keep these economies alive and successfully face recession, for example, the US Federal Reserve cut the interest rate more than 27 times between the years 2001-2003.

- **Easy lending operations:** (Nan Kuang-Hung Jen, 2008) confirms that low interest rates have led to great stimulus and rapid growth in lending operations, and some countries (such as China) have used the huge trade surplus with the United States of America to buy US Treasury bonds.
- **Bad loans (especially mortgage loans):** The rise in house prices has led to a growing demand for loans, especially mortgage loans. (Richard, 2009) indicates that low-quality mortgage loans have increased, and the value of these loans has reached about $1.3 trillion, noting that this type of loan does not provide sufficient guarantees to ensure that borrowers repay these loans.
- **Weak regulations, legislation, and supervision and control of financial instruments:** (Xiong-Liu, 2009) believes that the global financial crisis highlighted the great weakness and apparent inadequacy of risk management tools used in global financial markets, and proved that these tools are insufficient to assess risks in light of the upward movement of the global economy.
- **The trend of institutions and individuals towards saving and the decline in consumption and investment processes:** (Tsuo, 2009) confirms the trend of institutions and individuals towards saving, and the sharp decline in consumption processes, and in investment processes, especially in the advanced industrial countries (America, Britain, France, Germany, Italy, Canada, and Japan). The losses suffered by many international investment institutions within developed countries have prompted these institutions to withdraw their investments from emerging markets (as well as from the markets of developing countries) in order to respond to the reality of the serious problems they face in the countries of origin of these international investment institutions.
- (Pounder, 2009) indicates that the global financial crisis isfundamentally weakening and declining growth globally, and this fundamentally affects the returns and revenues achieved in markets (emerging and developed markets), and that the global financial crisis has caused a state of decline and slowdown in the global economy. Markowitz (2009) points out that European banking institutions were affected by the global financial crisis due to the high correlation with financial markets in the United States.
- **Increasing unemployment rates:** (Meltzer, 2009) confirms that the global financial crisis has deepened and magnified a deep state of poor working conditions, and has also led to a significant increase in unemployment rates, due to institutions laying off millions of workers and laying them off, due to their bankruptcy, or a significant decline in the size of their business. Unemployment rates were not limited to the labor market in the United States of America, but spread to Europe and to many countries of the world. For example, about 20 million people lost their jobs in China within less than two years of the global financial crisis, due to the significant decline in the business of China's economic sectors (especially the export sector).
- **Substantial decline in stock markets:** (Dowd, 2009) confirms that the global financial crisis caused a fundamental decline in stock markets in developed and developing countries, and the value of this decline rate reached about 50% at the end of 2008, and the value of this decline rate reached more than 60% in the stock markets of some countries (such as China), and the value of this decline rate was about 30% in the stock markets of other countries (especially some rich countries).
- The **Ghost of a Great Depression:** (Uludag-Louis, 2008) believes that the initial loss of financial wealth, and the psychological shock caused by the retreat of a group of leading Wall Street companies, have prompted many analysts and commentators on radio and television stations (as well as in newspapers and magazines) to talk in a terrifying and frightening way about the specter of a Great Depression that will hit the economies of the world.

- **Harm to individuals within different social classes:** (Sinnakkannu-Nassir, 2008) and(Hawes, 2009) explained that the global financial crisis led to harm to ordinary individuals, noting that this harm occurred in different forms and in multiple patterns. It can be said that in most emerging markets, rich and middle-income individuals are accustomed to buying and owning stocks, and the damage and losses in these stocks have led to substantial negative effects on the income of these individuals, as well as substantial negative effects on their wealth . On the other hand, there are negative substantive effects on poor people who do not own any shares, and these negative substantive effects have affected them indirectly.
- **Negative effects on government revenues:** (Xiong-Liu, 2009) confirms that the crisis caused negative effects on government revenues, and to place significant restrictions on government spending on social services, aid and transfers to the poor sectors.
- The **spread of financial panic and panic:** (Musil, 2009) indicates that, in light of the great interdependence between financial markets, especially in developed countries, financial panic spread very quickly, and this caused institutions to refrain from lending. This global financial crisis looked like a financial hurricane hitting and crushing the world's economies. In light of this, many analysts have issued many warning warnings to all countries of the world to take all preparations to face the serious negative effects that may affect the economies of these countries.
- The **failure of the managers of leading institutions (who receive very high wages) to heed the warnings that warned of the great dangers that hit the economies of the world:** (Shore-Manwani, 2009) confirms that there are some factors that encouraged the managers responsible for financial assets (especially those resulting from the securitization of mortgage loans) not to heed the warnings that portend potential great dangers due to dealing with these financial assets, and the most important of these factors: that the global economy was witnessing encouraging growth, as well as these managers were receiving high financial incentives that made them turn a blind eye to the risks surrounding their business.
- **Decisions to stop lending operations:** (Nan Kuang-Wang, 2008) indicates that, in light of the escalation of the global financial crisis, banking institutions have tended to exert all efforts and direct all capabilities towards supporting and strengthening their capital, and this made them take decisions to stop lending operations, stop many of their investments and use the remaining returns to cover operational costs, and some institutions have tended to start laying off part of their workers.

Fourth: The repercussions of the financial crisis on the economy of developing countries and the Algerian economy.

The economies of developing countries have been affected by the current financial crisis in various ways, and these effects are as follows: (7)

1- The weakness of banking institutions and their low ability to lend to individuals and local institutions, which need these loans to achieve their strategic survival, as with the occurrence of the financial crisis in the United States, the greatest fear that has spread throughout the world is the fear and horror of the rapid transmission of infection and the effects of this crisis, and the institutions have acted on this basis, and this was a source of great danger that brings great negative effects on financial institutions in developing countries.

2- Decline in revenues from exports: If it is assumed that developing countries have been able to avoid the harm and material negative effects of the global financial crisis, and have been able to spare their financial systems from the material negative effects of the financial crisis, the bitter fact that advanced economies have entered a recession cannot be overlooked. (Takeuchi-Nakamichi, 2008) indicates that this recession affects developing economies and brings them harm and harm, and the level of harm and harm to developing economies depends on multiple factors, the most important of which is the degree of

correlation between developing economies and advanced economies. It is known that developing countries have established a large part of their economies based on exports, and the decline in revenues from these exports clearly affects these economies, and the economic growth rates in developing countries are affected by the revenues of their exports. The International Monetary Fund has projected that the growth rate in world trade will decline from 7.4% in 2006 to 2.1% in late 2009. The most important sources of this decline are:

- The **decline in the prices of goods:** The decline in the prices of goods is causing substantial damage to the export revenues of a large number of countries that are major exporters of goods, and the World Bank has predicted that the prices of some exported goods will decline by about 19% in 2009 (this estimate does not include oil and energy products).
- The **decline in the demand of developed countries for many goods:** The effects of the global financial crisis are not limited to the economies of developing countries, but the recession that is worsening in the countries of the Group of Eight (the United States, Russia, Britain, France, Germany, Italy, Canada and Japan) has extended its effects on these countries and others and led to a decline in demand for their exports, that is, it was not limited to the decline in exports of developing countries to the markets of these industrialized countries.
- **Decline in tourism demand:** Another important source of hard currency revenues in developing countries is tourism. Since September 2008, the number of travelers (especially via airlines) has declined sharply globally. Although an important part of this decline is due to a decrease in business travel, it includes a clear decrease in the level of tourist demand, and individuals have reduced their spending on luxury and recreational goods, as well as the demand for mortgage loans for the purposes of obtaining second homes (homes) in other countries (other than their own) to spend vacations in these homes, in addition to the difficulty of obtaining this type of loans.

3- The decline and decline in cash flows to developing countries: To accelerate economic growth in developing countries and stimulate trade, these countries rely on financial flows from developed countries, and these flows take the following forms:

- Official Development Assistance (ODF).
- Investment flows (in the form of investment portfolios or in the form of foreign direct investment).
- Trade Credits.
- Remittances from abroad.

All of the aforementioned elements have shrunk substantially in light of the current global financial crisis, and have led to negative repercussions on the economies of developing countries. There was a decline in the financial resources of developing countries in late 2008,reaching about $300 billion, and there are other estimates that this amount has reached about $400 billion.

The impact of the current financial crisis on the economies of Arab countries:

The Arab stock markets have remained untouched by what is happening in global markets, due to the fact that the majority of parties dealing in these markets are individuals with little presence on the global scene. Investors from international banks and institutions who invested in bonds covered by real estate assets were directly affected by the current financial crisis and suffered significant losses.

The fluctuations in global financial markets will have some impact on Arab stock exchanges, especially stock markets that allow global portfolios to invest in them. In a period of crisis, the investor tends to reduce his risk ratio, and shifts from emerging markets to more liquid and safer investments such as government bonds.

It is noted that the largest stock market in the Arab countries in terms of market capitalization is the Saudi stock market, which allows foreigners to own shares only indirectly through investment funds managed by local banks, while the markets of the UAE, Kuwait, Qatar, Egypt and Jordan are witnessing an increasing volume of foreign investments in their stock exchanges.

But economists point out that the US government is aware that European and Western institutions in general cannot or do not want to risk injecting more money to stop even temporarily the deterioration of the US economic situation, so the US administration is focusing on forcing the Arab Gulf countries to risk their money. A senior banking official revealed to Al Eqtisadiah that Gulf financial, banking, and investment institutions may have responded to the purchase of $1,000 billion of US mortgage risk assets for Fannie Mae andFreddie Mac, which total more than $5,000 billion in housing loans, although at the beginning of the current century the Arab Gulf countries lost more than $620 billion of their investments and financial investments that they sought to help the American economy, but the rescue calls did not stop and all the lost Arab money only served to gain months for the ailing American economy. Throwing more Arab money into American bankruptcy will only serve to delay the fall for a short time. /8

- The impact of the current financial crisis on the Algerian economy:

Algeria, in its strategy for growth, has made great efforts throughout the previous decade, in order to attract foreign investment. However, with the emergence of the global financial crisis, and the confinement of capital, most investors froze their activity abroad, and thus most joint ventures stopped.

As for the modernization of the Algerian public banks, they have developed schemes for the partial privatization of their capital, such as in the case of the Algerian People's Loan, and the Local Development Bank, these operations have been repeatedly postponed for internal regulatory reasons, related to the banks themselves and then finally suspended, without specifying the dates for the continuation of the privatization process. This suspension and suspension, even if for purely internal reasons, has spared the Algerian banks the direct effects of the current crisis.

On the other hand, the bulk of development revenues in Algeria come from the hydrocarbon sector, and with the sharp decline in oil prices, development plans will falter in the medium and long term, especially if the crisis is prolonged.

Conclusion:

The biggest risk that may result from the current financial crisis is the possibility of a global economic slowdown. The recent decline in the prices of residential real estate in America and other assets, accompanied by additional pressures on the lending process, will have a negative impact on the already heavily indebted American consumer, which may later lead to a crisis in the credit card lending sector and a rise in corporate default rates. These are all signs of an economic slowdown that may be prolonged or shortened depending on US fiscal and monetary policy. Those in charge of monetary policy in the countries of the region will feel compelled to follow the expansionary monetary policy that the United States has recently begun to follow, and this will lead to a decrease in local interest rates and exchange rates of Arab currencies linked to the dollar and will increase the inflationary pressures that are beginning to appear in a number of countries in the region. Therefore, to face the current financial crisis, it is necessary to focus on the following: (9)

- Improve and develop the effectiveness of financial and non-financial control over financial institutions, and that this is implemented through independent international supervisory bodies that work with full transparency and have accountability powers for financial institutions.
- Introduce real reforms in the mechanisms of work followed and adopted in the institutions of the World Bank and the International Monetary Fund, and that these reforms ensure the

prevention of the hegemony and control of any state or group of states over these international institutions.

- Develop programs that ensure effective and efficient liquidity management globally.
- Work to restore confidence in the markets, because lack of confidence is fundamentally involved in deepening the severity of the global financial crisis.
- The limited and deliberate intervention of central banks and governments in the market in order to rescue, not to allow the crisis to continue to deepen and consolidate, and in order to ensure the provision of sufficient liquidity to banking devices globally as a whole.
- Reassessing the international monetary system currently adopted, and building a new international monetary system that guarantees each country the political and economic freedoms that allow it to choose to link its currency to a basket of currencies whose composition is universally agreed upon. This requires reconsidering the dependence on the US dollar as it currently prevails.

Margins

(1) Le groupe Wikipedia, "**Crise financière** ", www.wikipedia.org

(2) Youssef Abu Farra, "**Features and Causes of the 2008 Global Financial Crisis and its Implications for Developing Countries "**, (Research Paper, Fourth International Forum on the Current Global Financial Crisis and its Implications for the Economies of the Countries of the Middle East and North Africa Region, University of Algiers, 08/09 December 2009), p. 03.

(3) Hazem Al-Beblawi, " The **Current Global Financial Crisis: An Attempt to Understand,"** www.iid-alraid.com, pp. 19-21.

- Al-Dawi Al-Sheikh, "**The Global Financial Crisis: Its Implications and Solutions ",** (Research Paper, Conference on the Global Financial Crisis and How to Treat It from Perspective of the Western and Islamic Economic System, Tripoli(Lebanon), 13/14 March 2009), pp. 09-11 (adapted).

4 Ibid., pp. 07-08.

(5) - Yousef Abu Farra, op. Cit., Pp. 08-12.

- Naji Al-Touni, "**Financial Crises**",(Development Bridge Magazine, Issue 29, May 2004), pp. 04-08.

See also

- Ramdane Djoudad, "**La crise financière actuelle, causes probables, réactions des autorités monétaires et impacts potentiels sur les pays du MENA**",(4ème colloque international sur La crise financière mondiale et ses répercussions sur les économies des pays de la région du Moyen-Orient et du Nord de l'Afrique, faculté d 'Alger, 08/09 décembre 2009), pp. 01-06.

6 Ibid ., pp. 03-07.

7 Ibid., pp. 13-18.

(8) Al-Dawi Al-Sheikh, op. Cit., Pp. 14-15.

Hazem Al-Beblawi, op. Cit., Pp. 23-24.

(9) Youssef Abu Farra, op. Cit., P. 19.

References:

- Beblawi Hazem, **The Current Global Financial Crisis: An Attempt to Understand**, www.iid-alraid.com.

- Abu Farah Youssef, **Features and Causes of the 2008 Global Financial Crisis and its Implications for Developing Countries**, Research Paper, Fourth International Forum on the Current Global Financial Crisis and its Implications for the Economies of the Countries of the

Middle East and North Africa Region, Dali Ibrahim University -Algeria, 08/09 December 2009.
- Tony Naji, **Financial Crises**, Development Bridge Magazine, No. 29, May 2004.
Al-Dawi Al-Sheikh,**The Global Financial Crisis: Its Implications and Solutions,**Research Paper, Conference on the Global Financial Crisis and How to Treat It from the Perspective of the Western and Islamic Economic System, Al-Jinan University - Lebanon, 13/14 March 2009.
- Ramdane Djoudad, "**La crise financière actuelle, causes probables, réactions des autorités monétaires et impacts potentiels sur les pays du MENA**",(4ème colloque international sur La crise financière mondiale et ses répercussions sur les économies des pays de la région du Moyen-Orient et du Nord de l'Afrique, faculté d 'Alger, 08/09 décembre 2009), pp. 01-06.

Role of Information System in Achieving Competitive Advantage

دور نظام المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية

Dr. Fatima Mahfoud [1]

University of Bouira (Algeria),

Received: 18/12/2024; Accepted : 22/12/2024; Published: 31/12/2024

Abstract

The competitive excellence of any institution with a clear image in its external environment is primarily dependent on its intrinsic features in its internal resources, and the strengths it acquires that competing institutions lack. One of the most important of these resources is the information system on which it relies, which is a symbol of excellence.

Keywords: Information system, Partnership, Competitive advantage, Business enterprises.

ملخص :

إن التميز التنافسي لأي مؤسسة لها صورة واضحة في محيطها الخارجي يكون مرهون بالدرجة الأولى بما تملكه من سمات جوهرية في مواردها الداخلية، وما تكتسبه من نقاط قوة تفتقدها المؤسسات المنافسة لها، ومن أهم هذه الموارد نظام المعلومات الذي تعتمد عليه والذي يعد رمزا للتميز.

الكلمات المفتاحية : نظام المعلومات، الشراكة، الميزة التنافسية، مؤسسات الأعمال.

Introduction:

Within the framework of environmental and competitive pressures, all business enterprises face problems and complexities during the process of searching for sources through which they can achieve profits in the competitive field, and achieve competitive advantages, by outperforming the capabilities of competitors, adapting to the escalating dynamism of the competitive environments in which they operate, and optimizing competitive capabilities, in a way that ensures achieving competitive excellence, and achieving continuity within the framework of distinct levels.

[1]Author: **Mahfoud Fatima** Email: f.mahfoud@univ-bouira.dz

On this basis, it was necessary to find a strategy appropriate to the conditions and developments of the market, and the information system is one of the most important foundations of the adopted strategy.

Accordingly, this study was divided into the following axes:

- The first axis: Concepts about information systems

- The second axis: What is competitive advantage

- The third axis: the relationship of the information system in achieving competitive advantage

Axis One: Concepts about Information Systems

As a result of the multiplicity and increase of institutions, the urgent need to use the system and information in an appropriate manner emerged, for their important role in the various activities of the institution.

The use of information requires multiple processes of collection, classification and analysis, as well as the presentation, dissemination and communication of the resulting information to its users.

- Definition of Systems

Although systems existed before the existence of man, the use of this concept in the fields of science was only since 1939, so the concept of systems played an important role in modern science. This occupied the thinking of scientists and specialists in general and its impact was reflected among management scientists in particular, where the methods of systems are considered for them an essential and effective tool to overcome some of the problems and difficulties facing them, " The system is a group or combination of things associated with some regular or reciprocal interactions to perform a certain function" (Muhammad Al-Saeed Khashabah, 1992)

- Also known as " a group of parts that interact and integrate with each other and with their environment to achieve a specific goal or goals "

Based on the definition of the system, it is possible to identify its constituent elements, which are :

1- Inputs: Inputs represent the resources necessary for the system to be able to carry out the various activities to achieve the underlined objectives. Inputs include many heterogeneous elements such as materials, energy, information

and machines. Inputs are considered outputs of other systems, whether those systems exist in the system environment or subsystems within the system itself.

2- Operations **(** Conversion**) :** Operations mean converting inputs into outputs, and the conversion process may be a machine, a human, or a machine and a human .

3 Outputs: It is the result of the process of converting inputs into outputs. These outputs may be a good, service or information. Outputs are the tool through which the performance of the system and its ability to achieve its objectives are verified.

4 . Feedback: Feedback is the corrective tool for outputs. It is any tool to achieve control over the performance of the system. Feedback can be divided into two types: corrective feedback intended to return things to their correct position, and developmental feedback that works to improve the performance of the system or change objectives .

5 Relationships: Represents the means by which subsystems are linked to each other, and also the system is linked to its environment.

6- System environment: That is , the system does not exist in isolation from other systems. Its presence in the environment allows it to attract its inputs from it and also throws its outputs to it. Therefore, the lack of interaction between the system and its environment leads to the failure of the system and its destruction .

7- System **Limits:** The limits of the system are represented in the membrane that surrounds it and separates it from its environment. It is not fixed because it depends on the objectives of the system and the degree of its complexity . (Ibrahim Sultan, 2000)

Definition of information systems

There are many and different definitions of information systems, including the following :

- Information systems are "a set of elements (means, software or individuals) that allow the possession, processing, storage and transmission of information." (Karish Saliha, 2000)

Types of Information Systems

Among the most important types of information systems are the following : (Sonia Muhammad Al-Bakri and Ibrahim Sultan , 2002)

- **Production information system: The production** function is concerned with converting a set of inputs into a set of outputs in the form of goods and services. For example, in an industrial system such as the automotive industry, the production function converts a set of inputs represented by the available resources of labor and capital into final products in the form of cars .

The production information form consists of the following components:

* Resource needs

* Transformative processes (actual conversion to products and services) .

* Industrial Engineering (works in close contact with marketing when designing the product) .

* Shipping and receiving (customers and suppliers) .

* Procurement

* Quality control

- Marketing information system: Since 1950, the marketing function began to increase and grow in importance. In some institutions, the marketing function includes inventory management and physical distribution of finished products.

The Marketing Information Form consists of the following components:

* Marketing research (market study).

* Pricing (set the correct price) .

Promote their activities

* Sales management (success or failure of marketing attributed to the power of salesmen) .

- Finance Information System:The Finance Information System includes accounting functions. The main components of this system are :

* Budget (is a control tool for all financial resources) .

* Cost Accounting

* Fund management (the purpose is to ensure that funds are available to meet the financial obligations of the organization and at the same time regulate the return on funds available for investment) .

* Financial Accounting

* Collection

* Accounts receivable (considered a logical extension of collection).

Supplier accounts payable

- **Personnel Information System**: The Personnel Information System did not receive appropriate attention. This may be due to the fact that personnel applications are usually routine, such as recordkeeping activities. Another reason is that unless the number of employees is large, personnel records are easy to maintain manually .

The personnel information form consists of the following components:

* Labor relations (represents overlap with trade unions and other labor organizations) .

* Personnel Affairs (maintaining personnel records) .

*Training (considered an unspecified activity and must be determined according to a specific budget).

* Salaries and wages .

- **Accounting information system**: It is a systematic information system. It includes characteristics that originate from the nature of accounting, which relate to the economic impact of events that affect the activities of the project .

The accounting information system accepts economic data resulting from external events. Most of these elements of the data are expressed in a financial form such as the amount of sales to the customer, but they eventually turn into quantitative data such as the total amount reimbursed to the customer .

On the output side, the accounting information system produces documents, lists and other output information whose content is expressed financially. This information helps in decision-making .

Information Systems Jobs

There are four main functions described as follows: (Sayed Saber Taalab, 2011)

- **The function of the media :** It is the function of obtaining data and includes identifying all the necessary data, whether inside or outside the institution, in light of the needs of the administrative levels in the institution and summarized as follows :

A- Senior management: Senior management needs the information necessary to determine the general objectives and policies of the institution, and to develop strategic plans that extend for several years .

B- Executive Management: The executive management is responsible for developing short-term plans and determining the necessary procedures for their implementation, and then it needs the following information:

- ❖ Information on the market for the distribution of products and the market for materials used in production .
- ❖ Information on the actual distribution market for the products and the targeted distribution.
- ❖ Information on labor costs and stock levels...etc.

– **Processing Function**: Data processing is a disparate set of processes that allows inputs to be changed into outputs:

(a) Preparation of instructions for data operation: These instructions shall be determined in the light of the following considerations:

- ❖ Usage : Defines the nature of the use of information and then the method of data processing.
- ❖ Specialized expertise: Specialists are involved in the development of instructions and operating programs necessary for the preparation of the required reports.
- ❖ Information technology: Identify the technology and technical procedures used .

B- Collecting, analyzing and summarizing data : This function includes evaluating the data to ensure its validity and suitability for the purpose for which it is used, and the data is run with the aim of preparing the information .

- Storage function: It is also called the classification of information in files, where it keeps all the information obtained, in a way that is easy to refer to when needed, according to the available technology.

- Communication function: The vital function in information systems is to communicate information to its end-user, and this may require its transfer from the place of processing to the place of use using several means :

A- Extracting information according to the needs of its users : After running the data, the outputs that achieve the goal are extracted, and after saving a copy of all the information, a copy of it is prepared to be sent to the persons concerned with it .

B- Communicating information to its users : The information has no value if it is not used, so it must be communicated in the required form, and in a timely manner. The communication function in information systems is not limited to

merely communicating information, but there must be double communication in order to ensure an understanding of the required information. Communication can be in several forms, such as verbal, visible on a computer screen, and documentary .

Information System Objectives

The objectives of putting information systems in the organization are: (Nuri Munir, 2012)

* a useful piece of information.

* Provide an accurate description of the organization .

* Facilitate estimation .

* Clarify the necessary decisions to be taken .

* Extract deviations between estimates and achievements, and the possibility of identifying their causes and reducing them .

* Allows for the development of corrective actions that are useful for the organization's movement.

* Alerts the organization before the error occurs (predictive system).

* Helps managers and staff identify problems, develop products and create new products.

The second axis: What is competitive advantage

Excellence in competition is shown by the competitive advantage that the organization obtains, and leads to a preference for its products or services in the markets . What is important in this case is the development of competitive advantage by the institution, especially in the event that it is easily imitated by competitors.

Competitive advantage

Through previous studies, it appears that the basic concept of competitive advantage dates back to " Chamberlain 1939" and then to"Saznik 1959", which linked advantage to ability. Then, there was a development in this concept when " Chandler " and " Hoover " described competitive advantage as the unique situation that the institution develops against its competitors through the allocation of resources. Then, " Porter" and "Day " in 1984 and 1985, respectively, developed the conceptual formulation of competitive advantage,

where they considered that "it is the goal of the strategy, that is, as a dependent variable that is not used within the strategy, given that superior performance is linked to competitive advantage"(Hussein Al-Zughbi, 2003).

- Competitive advantage arises mainly from the value that an institution has been able to create for its customers so that it can take the form of lower prices relative to the prices of competitors with equal benefits, or by providing individual benefits in the product that consciously compensate for the price increase imposed "(Michael porter , 2000).

- Competitive advantage is also defined as "the advantage or element of excellence of the organization that it achieves by adopting a certain competitive strategy, whether it is related to the strategy of cost leadership (achieving the lowest cost advantage) or the strategy of excellence and thus achieving the highest quality strategy"(Nabil Mohammed Al-Morsi, 2003).

- It is also defined as " everything that belongs to the institution without other institutions and that gives added value to customers in a way that exceeds or differs from what competitors offer in the market, so that the institution can provide a range of benefits more than competitors, or provide the same benefits at a lower price"(Talaat Asaad Abdel Hamid, 1999).

Through all these definitions, we can say that the institution has a competitive advantage, if it has the ability to create value for its customers by adopting a smart and effective competitive strategy that confirms its distinction from its competitors, and enables it to confront them, increase its market share, and achieve profits that ensure its survival and continuity .

- **Competitive advantage**

The importance of competitive advantage is represented in the following elements (Nabil Morsi Khalil), 1998:

1- Creating value for customers that meets their needs and ensures their loyalty, and supports and improves the reputation and image of the institution in their minds.

2- Achieving strategic excellence from competitors in goods and services provided to customers with the possibility of excellence in resources, competencies and strategies adopted in a highly competitive environment.

3- Achieving a market share for the institution as well as high profitability to stay and continue in the market .

So, competitive advantage is that strategic concept that reflects the good and continuous competitive position of an institution vis-à-vis its competitors, so that it manifests itself in the form of providing products with unique characteristics with which the customer is willing to pay more or provide products that are no less valuable than the products of competitors and at lower prices. In this sense, the development of competitive advantage is a strategic goal that economic institutions seek to achieve through the outstanding performance of internal resources, and strategic competencies within the various systems, strategies, activities and operations of the institution, which leads to reducing costs and improving quality, thus ensuring customer loyalty, market leadership, and maximizing profits in the long term .

- **Conditions for Competitive Advantage Effectiveness**

In order for the competitive advantage to be effective, it must be (Tayeb Daoudi and Murad Mahboub, 2007):

1- Decisive, that is, it gives precedence and superiority over competitors .

2-It can be defended, especially from imitating competitors .

3-Continuity, that is, the possibility of its continuation over time .

These three conditions guarantee competitive advantage solidity, because these conditions are linked to each other, being decisive is linked to its continuity and the condition of continuity is linked to the condition that it can be defended from imitating competitors throughout their life cycle

The third axis: the relationship of the information system in achieving competitive advantage

At present, institutions are characterized by lack of customization to be familiar with most of the activities and functions on which they are based, and the reason for this is due to information systems. In this axis, the focus will be on how to achieve the competitive advantage of the institution through its application of the information system, as follows: (Bouasila Fatima Al-Zahra, 2014)

1. The role of the productive information system in achieving competitive advantage

The production information system has helped to develop some of the elements that contributed to achieving competitive advantages for the organization, including:

- Devices and machines: This system contributed to the use of robots in the production process, as the latter works on the basis of an information program that provides the necessary information to carry out production operations, through its adoption of the production planning process and quality control.

- The production information system contributed to reducing costs, thus helping the producer to provide high quality products at the same time as a consumer-friendly price.

- Helping the institution to upgrade its products.

- Organization: The production information system contributed to increasing the flexibility of the degree of organization, as it developed methods of organizing the production process, and this is evident in the introduction of the production process by extended flows, as the latter received a great resonance, especially in the methods of following up production controlled by demand.

- Product design: The production information system was able to perform the process of product design and make it more flexible thanks to information technology that allowed the development of an automated system that is usually linked to the design through the computer that contains special design programs.

2. Role of the Accounting Information System in Achieving Competitive Advantage

The application of the accounting information system in any organization is of great importance, and the application of the accounting information system includes:

- Performing the work from the first time and correctly and well.

- Doing thousands of calculations in a short time.

- Reducing costs and raising production efficiencies.

- Following up on customer requests, negotiating with them and following up on after-sales services.

- Preparing sales invoices, counting reports, preparing reports on sales and implementing the necessary accounting procedures

- Follow up the inventory of materials and study its costs.

- Studying production costs and production duration, and preparing the necessary reports and accounting procedures.

- Follow up liquidity in the institution and study the possibilities of financing, and the financial situation.

3. The Role of the Marketing Information System in Achieving Competitive Advantage

The marketing information system is considered as the bridge that connects the institution to the external environment, which makes it able to adapt to various developments, and it also offers many advantages to the institution, through the following:

- Getting to Know your Competition

- Knowledge of the areas of research and development of competitors .

- Distribution channels used by competitors.

- Their new products

- The quality and degree of threats posed by the competitor.

- Determining the competitor's share in the market.

- Knowing the development of consumer needs and desires.

- Knowing and identifying new products.

- Knowledge of competitor development research.

4. Role of the People Management Information System in Achieving Competitive Advantage

Today, the human resource has become the most important resource in the institution, so the latter must give it all the importance it can to reach the extraction of pivotal competencies that help it gain competitive advantages.

Among the most important functions of human resources management to use the human element as a basis for discrimination are the following:

- Attracting and forming an efficient workforce, while identifying the necessary needs.
- Continuously train and develop the workforce to increase their capabilities and skills.
- Reward and compensate individuals for their effort and work.

The People Management Information System contributes to the development of the competitive advantage of the organization through:

- Selecting workers who have the ability to innovate, develop and perform well in their tasks.

- Preparing workers to deal with modern technology for production and operations.

- Developing loyalty and belonging to the organization through improving the work environment.

- Increasing productivity by developing the ability to work and enhancing the desire for it.

- Achieving and maintaining the satisfaction of customers and employees, and then developing a good reputation for the institution and society.

Conclusion

Through the above, it can be said that the institution that has a competitive advantage creates superiority over its competitors by penetrating the market through the adoption of different strategies and information systems that enable it to achieve balance in the internal and external environment of the institution, and provide the goods and services that customers need through internal data of resources and competencies and make the best use of them. This gives it a competitive advantage that must be taken into account by knowing the most important external changes to maintain this advantage and important position in the market.

The information system relied on in the institution is one of the most important internal technologies that affect the performance of the institution, as it is an important tool that helps to make decisions for various functions, through the information it contains, and therefore the information system is a strong contributor to obtaining, maintaining and protecting a higher level of competitive advantage for the institution.

References

1- Mohammed Al-Saeed Khashabah, Information Systems (Concepts, Analysis, Design), Al-Waleed Press Cairo, 1992, p. 11.
2- Ibrahim Sultan, Management Information Systems (Administrative Entrance), University House, 2000, p. 17 .
3- Karish Saliha, The Role of Information Systems in the Development of the Competitiveness of the Corporation, Master Thesis, Institute of Economics and Management Sciences, University of Algiers, 2000, p. 74 .

4- Sonia Mohammed Al-Bakri and Ibrahim Sultan, "Management Information Systems", New University Publishing House, 2002 , p. 254 .
5- Sayed Saber Taalab, Management Information Systems, Dar Al-Fikr, Jordan, 2011, p. 28.
6- Nouri Mounir, Information System Applied in Management, Office of University Publications, Algeria, 2012, p. 45.
7- Hussein Zoghbi, The Impact of Strategic Information Systems on Achieving Competitive Excellence, First Scientific Conference on Business in a Changing World, University of Chlef, Algeria, 2003, p. 02 .
08-Michael Porter, l 'avantageconcurrentiel, dound, Paris, 2000, p 08 .
09- Nabil Mohamed El Morsi, Strategic Management – Formation and Implementation of Competitive Strategies, New University House, Alexandria, Egypt, 2003, p. 21 .
10- Talaat Asaad Abdel Hamid, Effective Marketing: Basics and Application, United Advertising Library, Cairo, Egypt, 9th Edition, 1999, p. 190.
11- Nabil Morsi Khalil, Competitive Advantage in Business, Alexandria Book Center, Alexandria, Egypt, 1998, p. 39 .
12- Tayeb Daoudi and Murad Mahboub, Enhancing the competitiveness of the institution through strategic success, Journal of Humanities, Court Scientific Journal, p. 12, Mohamed Khider University, Biskra, Algeria, November 2007, p. 43 .
13-Bouasila Fatima Al-Zahra, The Role of the Information System in Achieving Competitive Advantage, Memorandum for the Master's Thesis, Management Sciences, University of Biskra, 2014, p. 62.